آفاق تنمية الزراعة والثروة السمكية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. فؤاد حمدي سيسو *

يستعرض هذا البحث بالتحليل الملامح الرئيسية لتنمية الزراعة والثروة السمكية في الدول العربية الخليجية ، وهما القطاعان اللذان كانا يهيمنان على الفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية في الدول المذكورة خلال فترة ما قبل عهد النفط . وسيتم التعرض ، ووفقا لمقتضيات التسلسل المنطقي لتحليل الآفاق المتاحة لتنمية الزراعة والثروة السمكية في دول المجلس ، الى الخصائص الهيكلية لهذين القطاعين ، والجهود التي بذلت لتنميتها ، وتحديد المعوقات التي تضع الحدود على امكانات هذه التنمية . وسيجرى التركيز على الملامح والاتجاهات والمعوقات والآفاق المتاحة ذات الطبيعة المشتركة بين الدول الأعضاء .

أولا : آفاق التنمية الزراعية

(أ) الموارد الطبيعية والتنمية الزراعية :

تحتل دول مجلس التعاون العربي الخليجي موقعا حيويا واستراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط ، كما تشكل أغلبية مساحة الجزيرة العربية ، وتقع على الجانب الغربي من الخليج العربي ، وتمتد على طول خليج عمان . تبلغ مساحة الدول الست ٢٫٤٥٩٫٠٠٠ كم٢ (الجدول رقم ١) .

وتتميز دول المجلس **بندرة مواردها المائية العذبة** ، وذلك لكون معظم أراضيها أما صحراوية أو قاحلة وشبه قارية (Arid Sub-Tropical) . وينخفض معدل سقوط الأمطار بشكل عام في منطقة شبه الجزيرة العربية ، حيث يسجل في

* أمين عام اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل ، وخبير اقتصادي بوزارة التنمية بسلطنة عمان من ١٩٧٣ — ١٩٧٩ .

الجـــدول رقـم (١)

مساحة دول مجلس التعاون الخليجي

الدولـــة	المساحة (ألف كم٢)	٪
المملكة العربية السعودية	٢١٥٠	٨٧ر٤
الكـــويت	١٧ر٨	٠ر٧
الامـــارات المتحدة	٧٧ر٦	٣ر١
قطـــــر	١ر١	٠ر٠
عمـــان	٢١٢ر٤	٨ر٦
البحريـــن	٠ر٦	٠
(١) اجمالـــي	٢٤٥٩ر٥	١٠٠
(٢) مساحة الدول العربية	١٣٦٥٨ر٥	
نسبة (١) : (٢)	١٨ ٪	

المصدر : IBRD, **World Development Report**, 1980.

المتوسط حوالي ٦٠ مم في السنة ، ويرتفع هذا المعدل ليصل الى ٢٠٠ مم أو يزيد فقط في منطقة التلال الجنوبية والغربية . لذلك فان أحوال الصحراء تكاد أن تهيمن على جميع أجزاء المنطقة (١) . وقد ترتب على ذلك وجود محددات هيكليـــة للمساحات المزروعة والامكانات المتاحة للتوسع فيها (الجدول رقم ٢) .

ورغم أن حركة التنمية الزراعية في دول المجلس لا زالت في مرحلة التعـــرف على مواردها ، واجراء المسوحات والاستكشافات الضرورية لبعض مواردها غير المعروفة ، فان هناك بعض الدلائل التي تشير الى امكانية اجراء تقييم عام لهذه الموارد في هذه المرحلة .

وللتعرف على الخصائص الهيكلية لموارد الثروة الزراعية في دول المجلس فاننا نشير فيما يلي الى الوضع المتعلق بكل دولة بشكل موجز .

الكـــويت :

تقدر المساحة المزروعة بحوالي ١٠٠٠ هكتار فقط (ما نسبته ٠ر٦ ٪) اجمالي مساحة الكويت ، بينما تقدر مساحة الارض القابلة للزراعة بحوالي ٢٧٠٠ هكتار (١٥ر٪ من المساحة الكلية) (الجدول رقم ٢) . ويتراوح معدل سقوط الأمطـــار

الجدول رقم (٢)

الزراعة في دول مجلس التعاون الخليجي ، المساحة ، الأرض المزروعة ، الامكانات الزراعية ، موارد المياه المتاحة

البلـــــد	(١) مجموع المساحة الأرضيـــة بالألف هكتار ١٩٧٧	(٢) الأرض المزروعة بالألف هكتـار ١٩٧٧			(٣) نسبة الأرض المزروعة الى المساحـــة الأرضية	(٤) الأرض الجيدة أو المناسبة للزراعة المروية(بالألف هكتار)	١:٤	موارد المياه المتاحة للزراعة١٩٧٥	
		اجمالي (أ)	المروية (ب)	ب. أ				اجمالي مليون قدم مكعب	نصيب الهكتار المزروع من الاقدام المكعبة
– المملكة العربية السعودية	٩٦٩ر٢١٤	١١٠ر١	٣٩٠	٣٥	٥ر٠	٣٠٠٠ر٠	١ر٤	١٥٠٠–١٩٠٠	١٠٠ر١٠
– البحـــرين	٦٢	٢	١	٥٠	٣ر٢	٦ر٠	٤ر٣	١٠٠–١٥٠	٨٣ر٠٠٠
– الكـــويت	٧٨٢ر١	١	١	١٠٠	٠ر٠٦	٢٠٠	١١ر٢	١٠٠–١٥٠	١٢٥ر٠٠٠
– عمـــان	٢٤٦ر٢١	٣٦	٣٦	١٠٠	٢ر٠	غ.م.	غ.م.	٣٠٠–٤٠٠	١٥ر٩٠٠
– قطـــر	١٠٠ر١	٢	٢	١٠٠	٢ر٠	٢٩	٢ر٥	٨٠ –١٠٠	٦٠ر٠٠٠
– الامارات المتحدة	٣٦٠ر٨	١١	٥	٤٥	١ر٠	٢٠ر٥	٠ر٠٢	٢٠٠–٣٠٠	٢٣ر٢٠٠
– مجموع دول المجلس	٥١٩ر٢٤٧	١٦٢ر١	٤٣٥	٣٧ر٤	٤٧ر٠			٢٢٨٠–٣٠٠٠	٥٢ر٨٦٦
– مجموع دول الاكوا								٢٩٨٨٠–٤٠٠ر٤٠	١٣ر٤٠٠
– مجموع الدول العربية	٨٤٦ر٣٦٥ر١	٣٥٦ر٤٦	٦٣٤ر٧	٥ر١٦					
– دول المجلس الدول العربية	١٨ ٪	٤ر٢	٢ر٦						
– دول المجلس : الاكوا		٧ر٣	٩ر٥				٦ر٧ ٪–٧ر٤ ٪		

ملاحظة : العمود رقم ٤ مشتقة بياناته من المسوحات التي أجرتها بعثات الفاو وبدرجات متفاوتة من العمق والدقة بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٩

المصدر :

Bowen Jones. H. "Agriculture in Bahrain, Kuwait, Qatar and UAE." **Issues in Development Arab Gulf States,** Edited by: May ziwar-Daftari (London: MD Research and services limited 1980).

النخالدي . **مشكلة الغذاء والأمن في الوطن العربي** ، الجزء الأول (عمان : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، مارس ١٩٨٠)

الجدول رقم ١ – والجدول رقم ١ – ٣ ، ص ٣ ، ص ٦ .

والتي تحدث غالبا خلال فصل الشتاء بين ٢٣ مم و ٢٠٦ مم وبمعدل سنوي يصل الى ١١٨ مم .

يساهم القطاع الزراعي بما يقل عن ١ ٪ من الانتاج المحلي ، ويعمل في الزراعة ما يقل عن ٣ر ٪ من القوى العاملة الكويتية ، وتعكس هذه المؤشرات صغر الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاد الكويتي (٢) .

ويعتقد بأن امكانات التنمية الزراعية محدودة جدا ، فوفقا لبعض التقديرات فان ما نسبته ٥ ٪ فقط يمكن أن يستغل للاغراض الزراعية . وتتركز الزراعة الكويتية في محطات الأبحاث والمزارع الخاصة الصغيرة الحجم ، ورغم ذلك يوجد اهتمام متصاعد تجاه مشروعات تنمية الثروة الحيوانية ، والانتاج على نطاق تجاري للخضروات وفق انماط تكنولوجيا البيوت الزجاجية والبلاستيكية (٣) .

ويشير الجدول (رقم ٣) الى نمط استخدام الأرض الزراعية في الكويت .

الجـــدول رقم (٣)

استخدامات الأرض في الكويت (بالالف دونم) * ١٩٧١ ــ ١٩٧٥

	١٩٧١	١٩٧٥
المساحة الاجمالية	١٧٨١٨	١٧٨١٨
الأرض المزروعـــة	١٣٦٩ر٦	١٣٧٢
الخضروات والمحاصيل	٦ر٨	١٠ر٠
الفواكه والغابـــات	٢٢ر٧	٢٢ر٧
المراعـــــي	١٣٤٠	١٣٤٠
ارض قابلة للزراعة غير مستغلة	١٦٨ر٩	١٦٥ر٨
اجمالي الأرض القابلة للزراعة	١٥٣٨ر٥	١٥٣٨ر٥
الأرض غير المزروعة (غير صالحة للزراعة)	١٦٢٧٩ر٥	١٦٢٧٩ر٥

* **الدونم = ١٠٠٠ م٢ .**

المصدر : وزارة التخطيط ، الكويت .

يشير الجدول السابق ، الى ضعف التقدم المتحقق في القطاع الزراعـــي الكويتي خلال الفترة ١٩٧١ ــ ١٩٧٥ ، كما يوضح محدودية الفرص المتاحـــة للتنمية الزراعية .

المملكة العربية السعودية :

بينما تتميز الموارد المائية بوفرتها النسبية في بعض أقاليم السعودية مثل بريدة والقطيف ، فان بعض الأقاليم الأخرى تعاني من نقص مواردها المائية مثل الوجـــه وضبا وعسير . فقد نجم عن النمو السكاني والتنمية الصناعية حدوث ضغط على موارد المياه ، مما جعل مستوى الطلب على المياه يزيد على العرض المائي المتاح . وقد أثبتت محدودية العرض المائي تأثيرها المباشر كمعوق رئيسي يواجه جهـــود التوسع السريع في الانتاج الزراعي .

قدرت المساحة المزروعة خلال عام ١٩٧٧ بحوالي ١ر١ مليون هكتار ، منها ٣٩٠ر٠٠٠ هكتار فقط مروية ، وتوزعت المساحة الباقية في مناطق متناثرة معتمدة على الأمطار .

وقد أثبتت المسوحات الحديثة في عدة أقاليم وجود موارد مائية جوفية وفيرة ، ولكن يقدر أن تكون عملية استغلالها بفعالية بطيئة ومكلفة (٤) . وأشار رئيس القسم الجيولوجي في وزارة الزراعة والمياه السعودية الى **وفرة موارد المخـــزون الجوفي المائي في السعودية عندما ذكر ما يلي :**

« في الأقاليم التي يسود فيها تكوينات رسوبية ، فان احوال المخزون المائـــي الجوفي تعتبر مواتية ، على الأقل من الناحية الكمية .. ان الماء المخزون في هـــذه التكوينات يعتبر ماء حفريا (٥) . ومع ذلك فان حجم المخزون المائي يعتبر مـــن الضخامة بحيث يستطيع أن يفي بجميع احتياجات المملكة لعدة قرون » (٦) .

ورغم أن الاحتياجات قد ازدادت كثيرا منذ هذا البيان ، الا أن معادلة العرض / الطلب على المستوى الوطني العام تبقى موافقة ، مع حدوث تغيرات لنسبة شقي المعادلة في القطاعات والأقاليم المختلفة (٧) .

ففي المنطقة الشرقية ، على سبيل المثال ، أثبتت الدراسات وجود امكانات وفيرة للتوسع الزراعي كما تعكسه الاحصائية التالية :

الجـــدول رقم (٤)

امكانات التوسع الزراعي حسب موارد المياه المتاحة في السعودية (هكتار)

الاقليـــم	الأرض المزروعة ١٩٦٨	المساحة القصوى القابلة للزراعة	الأراضي التي يمكن تطويرها
جبريـــن	—	٥٠٠٠	٥٠٠٠
حـــرض	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠
الحســـا	٧ر٠٧٠	٢٠ر٢٥٠	١٣١٨٠
الحزام الساحلي (القطيف)	٤ر٣٠٠	٦٠٠٠	١٧٠٠
وادي الميـــاه	٣٥٠ر٠٠٠	١٠٠٠٠	٩٦٥٠
اجمالـــي	١١ر٧٢٠	٤٥٢٥٠	٣٣٤٣٠

المصدر : رقم (٥) في قائمة المصادر ، الجدول رقم ١ ، ص ١٢١ .

سلطنة عمان :

تمتد السلطنة على مساحة تبلغ ٣٠٠ر٠٠٠ كم٢ ، المساحة المزروعة منهـــا تصل الى ٣٧ر٠٠٠ هكتار فقط ، أو ما نسبته ١٢ر٪ معظم أراضيها صحراء ،

وتتناثر مراكز التجمع السكاني فيها من قبل البدو . وتتركز المناطق الزراعية حيثما وجدت وطورت موارد مائية ، سواء من خلال نظام **الأفلاج** الذي صممه الانسان العماني خلال قنوات أرضية كما في مناطق الداخل ، أو من خلال **الآبار الجوفية** (٨) .

ويبلغ المعدل السنوي لسقوط الأمطار اقل من ١٥٠ مم في معظم مناطق السلطنة التي تتوافر فيها التربة المناسبة ، فان جميع الانتاج المحصولي يحتاج الى الرى . وحتى فترة حديثة كان المعروف من الموارد المائية والأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي محدودا ، فقد بينت الدراسات المائية التي أجريت خلال الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ ، وشملت اهم المناطق المحتملة للتنمية الزراعية ، أن حجم الموارد المائية غير المستغلة محدود . وباستثناء الاعتبارات المتعلقة بامكانات الحصول على المياه واقتصاديات التنمية ، فانه يمكن اضافة ١٠ر٠٠٠ هكتار الى حيز الانتاج المحصولي (٢٠٠٠ هكتار في الشرقية ، ٢٠٠٠ في وادي قريات ، ٥٠٠٠ في ساحل الباطنة واقل من ١٠٠٠ في اقليم ظفار) .

وفي بعض المناطق تتوافر موارد مائية غير مستغلة ولكن بكميات محدودة ، ويمكن استغلالها اذا ما وجدت التربة المناسبة .

وتعتبر المنطقة الشرقية من أكثر المناطق المؤهلة للتوسع ، بينما تعتبر فرص التوسع في مناطق الداخل وظفار محدودة ، وتستدعي عملية التوسع في ساحل الباطنة تحسين ادارة الموارد المائية الحالية . ونظرا لارتفاع تكاليف تنمية المناطق الزراعية المتناثرة فان الجدوى الاقتصادية للتوسع الزراعي تبدو محدودة .

وهناك مشكلة **الاستغلال المفرط** للموارد المائية المتاحة في العديد من مناطق السلطنة ، مثل الباطنة ومنطقة صور والبوريمي في الداخل ، وهو الذي ادى الى ارتفاع نسبة الملوحة وتخفيض نوعية المياه ، مما ادى الى تخفيض دخل المحاصيل ، ولا سيما تلك التي تتمتع بحساسية خاصة تجاه الملوحة Saline-sensitive crops كالحمضيات وبعض الخضروات (٩) .

ويعتقد بوجوب تركيز جهود التنمية الزراعية على فرص زيادة الانتاجية للمساحات المزروعة حاليا (التوسع الرأسي) مع متابعة الاهتمام باستغلال المساحات المتاحة على ضوء نتائج المسوحات المذكورة سابقا ، ويشار في هذا السياق الى انتاج التمور والليمون ، وأن كانت في حاجة الى المزيد من السيطرة على الأمراض النباتية التي تصيبها .

تحتل الفواكه ما يزيد عن نصف المساحات المزروعة (منها التمور ٧٠٪ والبرسيم ٤ر١٥٪ والبصل ١٠٪ القمح ٢٪) كما يعتقد بوفرة حوالي مليون هكتار لأغراض الرعي (١٠) .

قطـــر :

تقع شبه جزيرة قطر في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي ، طولهـا حوالي ١٠٠ ميل ويتراوح عرضها بين ٣٥ و ٥٠ ميلا ، ومعظمها صحراء ، معدل سقوط الأمطار فيها بين ٢٥ مم و ٢١٢ مم (١١) .

وتعتبر قطر مثلا حيا لمشكلة محدودية الموارد المائية التي تواجه جميع دول مجلس التعاون ، سواء في جانبها الكمي أو النوعي ، فحوالي ثلثي استهلاك المياه للاغراض المدنية والصناعية (بما فيه ٩٨٪ من السكان وما نسبة ٩٥٪ مـــن الأنشطة الاقتصادية) يتم تلبيته بواسطة تحلية مياه البحر . ولكن بضعة مئات من المزارع وحوالي ١٥٠٠ ــ ٢٠٠٠ مزارع وعامل يقومون باستهلاك ٤٣ مليون متر مكعب من المياه الجوفية سنويا تمثل ما نسبته ٧٥٪ من اجمالي المياه المستخرجة ، وتساهم في سرعة نضوب المخزون الجوفي . وبهذه الحقيقة ، ومع الأخذ فـــي الاعتبار نقص العمالة الزراعية ونقص درجة الالتزام بالزراعة المحصولية ذات الطابع التجاري من قبل أصحاب المزارع ، فان المجال الوحيد للزراعة غـــير المدعومة والمجدية يتمثل في عدد محدود من الوحدات الانتاجية المتخصصة ، كثيفة الاستخدام لراس المال ، تعتمد بكثافة على التكنولوجيا والخبرة للانتاج الخضري وبعض أصناف الفاكهة (nontree fruit) المتعدد Multi-cropping بالاضافة لاستخدام رشيد للموارد المائية المتاحة حاليا وبمعدل يصل الى نصـف المعدل الحالي (١٢) .

دولة الامارات العربية المتحدة :

يحد ضعف الموارد المائية ورداءة التربة من دور القطاع الزراعي فـــي اقتصاديات الاتحاد ، خاصة وأن القطاع الزراعي يستوعب ما نسبته ١٨٪ من السكان النشيطين اقتصاديا (ترتفع هذه النسبة في راس الخيمة والفجيرة الـى ٤٥٪) .

ينحصر الانتاج الزراعي في مناطق الواحات ، ومحطات الابحاث (خـــاصة بالنسبة للفراولة والأزهار) وبشكل خاص في بعض مناطق راس الخيمة والفجيرة .

وتعتقد الدوائر المسؤولة في الاتحاد أن تنمية الزراعة والثروة السمكية تعتبر من المهام الضرورية لتخفيض الاعتماد على استيراد الغذاء وخلق فرص العمـــل وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني (١٣) .

البحرين :

يبلغ معدل سقوط الأمطار حوالي ٧٠ مم سنويا ، وباستثناء المنطقة الشمالية الخصبة والضيقة ، فان البحرين تعتبر صخرية وقليلة التربة . وقد تراجع دور القطاع الزراعي الذي تميز بأهميته التقليدية في عصر ما قبل النفط نتيجة منافسة القطاع الصناعي له في استهلاك المياه واستعمالات الأرض واستيعاب العمالة (١٤)

وليس في البحرين أنهار ، ولكن يتوافر بها بعض العيون التي تؤمن المياه العذبة للشرب وللرى . **ويحد من فرص التوسع في الانتاج الزراعي صغر المساحة ، وتزايد ملوحة المياه ، وانتقال العمالة الى القطاعات المدنية (١٥) .**

تقدر المساحة المزروعة في البحرين بحوالي ٢٠٠٠ هكتار تمثل ما نسبته ٣ر٢٪ من اجمالي مساحتها ، وتستهلك الزراعة حوالي ١٢٠ مليون متر مكعب من المياه ، من أصل اجمالي الاستهلاك المائي المقدر بحوالي ١٧٠ مليون متر مكعب .

وتساهم العمالة الأجنبية بما نسبته ثلثا العاملين في الزراعة (البالغ عددهم ١٠٠٠) . ويساهم انخفاض مردود النشاط الزراعي في تفريغ العمالة من الزراعة الى الأنشطة الاخرى .

تستهلك الزراعة حاليا ما نسبته ٧٥٪ من المياه المستخرجة والتي وصلت الى مرحلة **الاستغلال المفرط** . لذلك فمن الصعب تصور وفرة امكانات جدية للتوسع في الانتاج النباتي أو الحيواني والذي يحتاج الى المراعي الطالبة للمياه . وبينما يساهم نظام الزراعة التكنولوجية الحديثة في استخدام الموارد المائية بكفاءة، الا أنه يتطلب استثمارات رأسمالية وفيرة وعمالة وكفاءة ادارية .

خلاصة الموارد الزراعية :

يتبين مما سبق أن موارد الثروة المائية ونوعية التربة المتوفرة تقف عائقا رئيسيا أمام فرص التنمية الزراعية في دول المجلس . ولألقاء الضوء على ضعف الموقف النسبي للموارد الزراعية لدول المجلس ، نعرض المقارنة التالية مع موقف الموارد الزراعية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (ECWA)* لنصل الى الحقائق التالية (١٦) :

بينما بلغت نسبة سكان دول المجلس ٣ر٢٥٪ من سكان منطقة اللجنة خلال عام ١٩٧٧ ، ونسبة مساحتها ٢ر٦٦٪ ، فقد بلغت نسبة المساحة المحصولية المروية في دول المجلس ما نسبته ٧ــ٨٪ فقط من المساحة المحصولية المروية في منطقة اللجنة ، كما تقدر نسبة المناطق الممكن ريها في دول المجلس خلال عام ١٩٨٥ ما نسبته ٢ر٦٪ فقط من نسبة المناطق امكن ريها في منطقة الاكوا وما نسبته ١ر٧ ــ ٣ر٧٪ خلال عام ٢٠٠٠ .

* احدى لجان الامم المتحدة الاقليمية المتفرعة عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي للامم المتحدة.

هذا وبينما لا تتوافر موارد مائية سطحية في دول المجلس فان منطقة اللجنة غنية بها ، خاصة في بعض دولها كالعراق وسوريا والتي بلغ نصيبها من الزراعة المروية ما نسبته ٧٥٪ من الزراعة المروية في منطقة اللجنة مقابل ما نسبته ٨ر٩٪ فقط لدول المجلس خلال عام ١٩٧٥ .

وتوفر هذه الحقائق دافعا رئيسيا للاهتمام بأنشطة التعاون الانمائي التالية بين دول المجلس :

ـ متابعة المسوحات المكثفة عن موارد التربة والمياه في دول المجلس ، والتعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات الاستشارية العالمية مهم في هذا المجال ، وذلك بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الموارد التي تتسم بالندرة النسبية .

ـ بالنظر الى محدودية الموارد المائية في دول المنطقة ، وتعرض عملية استغلالها لخطر الاستغلال المفرط ، وتسرب الملوحة اليها ، وتهدد المخزون الجوفي الذي تقدر بعض المصادر بأنه سينضب في العديد من دول المجلس في غضون ٥٠ سنة (١٧) ، **فان جهدا مشتركا ومكثفا يجب توجيهه نحو الاستغلال الأكثر كفاءة للموارد المائية المتاحة وتطبيق الأساليب الحديثة واقامة مشروعات الأبحاث والتدريب المائية المشتركة** . ويبدو أن هذا النشاط يستحوذ على الأولويات القصوى ضمن جهود التعاون الانمائي المشترك ، وذلك لأنه يمس قضية ذات حساسية خاصة من حيث تأثيرها على جميع جوانب التنمية الزراعية بصورة خاصة ، والتنمية الاقتصادية بصورة عامة .

ـ ان لجوء دول المجلس الى الزراعة الحديثة ، التكنولوجية ، القائمة على العلم وكثافة رأس المال ، بفعل ضعف الموارد الطبيعية ، واقامة محطات تحلية مياه البحر ، كل ذلك يستدعي جهدا مشتركا في اقامة محطات الأبحاث والتدريب المشتركة .

ـ تؤمن الدائرة الأقليمية ، خاصة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (١٨) مجالا أرحب للتعاون الزراعي الخليجي العربي في دائرته الأقليمية ، وذلك على ضوء حجم الموارد المتاحة والتي سبق القاء الضوء على بعض جوانبها .

والخلاصة أن المشكلة الجذرية التي تقف معوقا رئيسيا يواجه التوسع الزراعي تتمثل في الجغرافيا ، ويعتقد بعض الخبراء ان دولة عربية واحدة هي القادرة في منطقة الخليج على تحقيق التوازن الانتاجي المطلوب للمنطقة وذلك لوفرة المساحات القابلة للاستغلال الزراعي لديها ، وهذه الدولة هي العراق .

ولو تصورنا امكانية مضاعفة المساحات المزروعة في كل من السعودية وعمان والامارات المتحدة والكويت وقطر والبحرين خلال أربعين يوما وتم

استغلالها بكفاءة فأنها ستضيف بذلك ٦.٢٥ كيلومتر مربع فقط الى اجمالي مساحتها الزراعية وهذه تقابل ما نسبته ٥ر٧٪ فقط من المساحة المزروعة في العراق (١٩) .

وعليه فان **العراق تستحوذ على النصيب الأكبر من الامكانات الزراعية والانتاجية الحالية والممكنة ، المستغلة وغير المستغلة ، وهي العنصر الرئيسي المرجح للحسابات المتعلقة بامكانيات التوسع الزراعي في المستقبل ، ولكن هل يتحقق ذلك ؟** يعتمد على مجموعة المؤثرات الاقتصادية والسياسية ، والتي لا توفر الظروف الحالية مجالا رحبا للتفاؤل بخصوصها (٢٠) .

(٢) تقييم لمسار التنمية الزراعية في دول المجلس :

خاضت دول مجلس التعاون العربي الخليجي تجربة التنمية الزراعية ، خلال فترة السبعينات ، في ظل قاعدة من الموارد الطبيعية والبشرية تتسم بالضعف الشديد ، كما سبق أن رأينا ، ورغم ذلك فقد وعت هذه الدول أن عليها أن تحاول أستثمار وتنمية كافة الموارد المتاحة لهذا القطاع ، وذلك بهدف توسيع قاعدتها الانتاجية كبديل للنفط كمورد اساسي يتجه للنضوب . ونجم عن جهودها لتنمية هذا القطاع اضطرارها لتبني برامج مكثفة لدعم القطاع الانتاجي ، وفي مجال تأمين الهياكل الاقتصادية الزراعية اللازمة ومستلزمات الانتاج بشروط ميسرة .

ونشير فيما يلي : الى أبرز ملامح هذه التجربة وانجازاتها والمشاكل التي واجهتها وتحديد الآفاق المتاحة لدعم هذا القطاع في الدائرة الخليجية شبه الأقليمية . وسيجري التركيز على المملكة العربية السعودية باعتبارها الدولة التي تتمتع بقاعدة نسبية أفضل للتنمية الزراعية ، وذلك بين مجموعة الدول الأعضاء في المجلس .

يلاحظ أن هناك جهدا مركزا اتجه نحو مشاريع تنمية موارد الثروة المائية في المملكة باعتبارها المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية بشكل عام . فقد تضمنت خطط التنمية الثانية (٧٥/٧٤ — ٨٠/٧٩) والثالثة (٨٠/٧٩ — ٨٥/٨٤) العديد من مشاريع شبكات الرى واقامة السدود ومحطات تحلية مياه البحر ، وضمن توجه طويل الأجل تضمنت هذه الخطط مجموعة من الأنظمة والمشاريع التي تستهدف زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية الجوفية وتحسين مستوى ادارة هذه الموارد والمحافظة عليها (٢١) .

كما انصبت بعض الجهود تجاه تقديم المساعدات المالية للمزارعين لشراء المكائن والأجهزة الزراعية والأسمدة والمدخلات الانتاجية الاخرى ، ولوحظ تركيز خاص على دعم منتجي القمح ، وذلك ضمن توجه للتخفيف من مشكلة الأمن الغذائي في المملكة .

ويشير الجدول رقم (٥) الى برنامج الدعم المقدم للمزارعين حسب نوع الانتاج الذي يقومون به ، علما بأنه يمكن التوسع في هذا البرنامج الى المدى الذي يتناسب مع متطلبات التنمية الزراعية (٢٢) .

وقامت ادارة التنمية الزراعية السعودية بتوفير بعض التسهيلات المتعلقة بالتدريب ، فأنشأت خمس مدارس زراعية مهنية على الأقل . كما قامت هذه الادارة بتقوية برامج البحوث والدراسات بهدف زيادة الانتاج وتوفير خدمات سريعة للتسويق الزراعي ، وبخاصة في مجال الفواكه والخضروات ، ووفرت كذلك استخدام البذور المحسنة والأسمدة ومواد مقاومة الآفات الزراعية واستخدام المكائن الزراعية المناسبة ، وذلك من خلال الخدمات الارشادية الموسعة وبرنامج الدعم الذي سبقت الاشارة اليه . كما قامت السلطات الزراعية بتبني برنامج لحماية الانتاج الزراعي المحلي في مواجهة منافسة الواردات ، مع المحافظة على أسعاره في الأسواق المحلية (٢٣) .

الانتاج الزراعي :

حقق الانتاج الزراعي خلال فترة خطة التنمية الخمسية الأولى (٧٠/٦٩ ــ ٧٥/٧٤) معدلا سنويا للنمو بلغ ٦ر٣٪ ، وقد تراجع عن الهدف المخطط والبالغ ٦ر٤٪ وذلك بفعل معوقات التنمية غير المالية . ورغم ذلك فان تحقيق المعدل السابق بصورة منتظمة يدعو لنوع من التفاؤل ، خاصة لدى استكمال اقامة الهياكل الأساسية وازاحة بعض المعوقات من طريق حركة التنمية الزراعية (٢٤) .

وقد غدا من المسلمات خلال مرحلة خطة التنمية الثانية ، أن تنفيذ المشروعات المخططة بما فيها برامج المساعدات وبرنامج توزيع الأراضي الهامشية ، وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية المروية ، سوف تؤدي مجتمعة الى تحقيق معدل منتظم للنمو في الانتاج الزراعي ليصل الى ٤٪ سنويا .

وقد ارتفع انتاج القمح في المملكة من ٩٠ر٠٠٠ طن خلال الفترة ١٩٧٣/ ١٩٧٤ الى ٩٣ر٠٠٠ طن خلال الفترة ١٩٧٥/١٩٧٦ ، ثم وصل الى ٤٠٠ر٠٠٠ طن خلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٢ . **وتعود هذه الزيادة الكبيرة الى مجموعة من العوامل** كان من أهمها ، الحوافز التي قدمت لمنتجي القمح ، وادخال البذور المحسنة للقمح من نوع axi-pak variety والتي يجرى التوسع في ادخالها في المملكة . فقد زرعت هذه البذور في ٧٠٠٠ هكتار من أصل المساحة المزروعة بالقمح والبالغة ٧٢٠٠٠ هكتار حلال نهاية فترة الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٤/١٩٧٥ . وخططت وزارة الزراعة لتعميم هذه النوعية لتشمل جميع مناطق انتاج القمح في المملكة (٢٥) .

الجـــدول رقم (٥)

برنامج الدعم السعودي المقدم للقطاع الزراعي

مدخـلات الدعم	موعد التطبيق	نسبةالدعم أو قيمته
ـ الآلات الزراعية	١٩٧٣	٥٠٪ من الثمـــن
ـ الأسمـــدة	١٩٧٣	٥٠٪ من الثمـــن
ـ مركزات التغذية للحيوان (٣٦٪ بروتين)	١٩٧٣	٥٠٪ من الثمـــن
ـ آلات الدواجـن	١٩٧٤	٣٠٪* من الثمـن
ـ آلات الابقـــار	١٩٧٤	٣٠٪* من الثمـن
ـ نقل ٢٠٠ أو اكثر من حيوانات التربية	١٩٧٥	جميع تكاليف النقل
مخرجات الدعم		
ـ القمـــح	١٩٧٣	٢٥ر٠ريال لكل كيلو
ـ الـــذرة	١٩٧٣	٢٥ر٠ريال لكل كيلو
ـ الـــرز	١٩٧٣	٣٠ر٠ريال لكل كيلو
ـ الأغنـام	١٩٧٤	١٠ ريال للـرأس
ـ الجمـــال	١٩٧٤	٥٠ ريال للـرأس

* تكون النسبة ٢٠٪ اذا تم التحويل بواسطة البنك الزراعي .

المصدر :
1- Central Planning Organization, **Development plan**, 1975–1980.
2- **A Guide to Agricultural Investment in Saudi Arabia**, M.A.W. 1979.

أما بالنسبة للانتاج الحيواني فقد تم تشجيع مزارع انتاج الدواجن علـــى نطاق واسع . فبينما كان في المملكة ٣٤ مزرعة خلال عام ١٩٦٤ أنتجت ٤٦٤ طن من الصيصان و ١١ مليون بيضة . فقد ارتفع عدد هذه المزارع خلال عام ١٩٧١ الى ١٠٤ مزارع انتجت ٤٦٣٤ طن و ٤٣ مليون بيضة ، واستمر ارتفاع الانتاج فوصل

الى ٧٠٠٠ طن متري و ٩٠ مليون بيضة خلال الفترة ١٩٧٤/١٩٧٧ ويستمر الاتجاه الصعودي لهذا الانتاج .

وقدرت خطة التنمية الثانية أن يصل الانتاج في نهايتها (١٩٨٠) الى ٢٠٫٠٠٠ طن و ١٤٠ مليون بيضة .

وقدر الانتاج من المشروعات المقررة أن يصل الى بليون بيضة خلال عام ١٩٨٢ . وقد ساهم هذا الاتجاه في تحقيق استقرار في أسعار الانتاج من الدواجن ، بالرغم من استمرار ارتفاع اسعار اللحوم وبخاصة الطازجة .

هذا ، وتقوم الحكومة بتشجيع اقامة مزارع الأبقار ، ويتوقع أن يسهم كل ذلك في زيادة انتاج اللحم وعرضه في الأسواق المحلية ، وتحقيق أهداف الخطط الانمائية .

وبناء على البرنامج الذي تبنته الحكومة خلال عام ١٩٦٨/١٩٦٩ فقد تم توزيع ٤٨٥٫٠٠٠ دونم من الأراضي الهامشية على المزارعين في نهاية عام ١٩٧٥ . كما قامت الحكومة بموجب هذا البرنامج بتخصيص ما بين خمسة هكتارات كحد ادنى وعشرة هكتارات كحد أقصى للمزارع الفرد ، بينما منحت الحكومة الشركات في حدود ٤٠٠ هكتار كحد أقصى ، وقد أكدت الحكومة ضرورة استثمار الارض بجدارة ، ومنحت فترة ٣ سنوات للتأكد من ذلك ، والا سحبت الحكومة الارض من المزارع .

التنمية الزراعية وخطة التنمية الثالثة (١٩٨١/١٩٨٥)

تشير اتجاهات خطة التنمية الثالثة الى متابعة تبني برنامج مدفوعات الدعم وتوفير الحوافز اللازمة للمزارعين الذين حافظوا على استمرار تواجدهم في هذا النشاط الانتاجي ، بالاضافة الى كبار المستثمرين الجدد في مجال الانتاج الكبير للدواجن وتقديم ما قيمته ٥ بلايين ريال كقروض زراعية و ٢٫٥ مليون ريال كهبات . يضاف الى ذلك تبني العديد من المشروعات المتعلقة باستصلاح وتحسين عماية استغلال مساحات واسعة من الأراضي الزراعية مع زيادة التركيز على القطاع الخاص في هذا المجال . وتحسين مستوى الانتاجية ومعالجة انخفاض الكفاءة في استخدام الموارد الزراعية في قطاع الزراعة التقليدية (٢٦) .

وستبقى الزراعة القطاع الأكثر استخداما للعمالة السعودية رغم أن حجم العمالة الزراعية سيستمر في التناقص بنسبة ١١ ٪ ، كما يتوقع أن تنخفض مساهمة الزراعة في قطاعات الانتاج المحلي الاجمالي غير النفطية عن ٨٫٥ ٪ خلال عام ٧٩/٨٠ ، ولكن يتوقع ارتفاع مساهمتها بالارقام المطلقة بنسبة ٣٠٪ (بالاسعار الثابتة) خلال فترة الخطة (٢٧) (الجدول رقم ٦) .

« بينما تواجه الزراعة في اثناء مرحلة التغيير الحاسم مشاكل متعلقة بطبيعة العلاقة بين الانتاج والسياسات الاقليمية والريفية في معظم البلاد ،فانها تواجه في المملكة السعودية مشكلة خاصة تتعلق بطبيعة العلاقة الحساسة بين طلب الزراعة والقطاعات الاخرى على العمالة وموارد الري المحدودة » . (٢٨)

الجـدول رقـم (٦)

العمالة والانتاج المحلي الاجمالي في قطاعات الاقتصاد الوطنـي

غـير النفطيـة ١٩٧٩/٨٠ ــ ١٩٨٤/٨٥ باسعار ١٩٧٩/١٩٨٠

القطـاع	العمالة (بالالف)	١٩٧٩/٨٠ الانتاج المحلي الاجمالي (بليون ريـال)	العمالة (بالالف)	١٩٨٤/١٩٨٥ الانتاج المحلي الاجمالي (بليون ريال)
الزراعـة	٥٩٨ر٨	٣ر٢٦	٥٢٨ر٨	٤ر٢٣
التعديـن	٧ر٣	١ر٥٠	٩ر٨	٢ر٤٠
الصناعـة التحويلية	١٠٤ر٢	٦ر٧٥	١٦٤ر٢	١٦ر٠
المرافـق	٣١ر٥	٠ر٣٥	٤٧ر٠	١ر٢٧
البنـاء	٣٣٠ر١	٤٥ر٩٩	٢٤٥ر١	٤٠ر٥٦
التجـارة	٣١٠ر٦	١٧ر٤٥	٣٣٩ر٦	٢٦ر١٤
النقـل	٢١٤ر٦	٢٠ر٢٣	٢٧٤ر٦	٣٧ر١٦
المالية والممتلكات	٣٤ر٨	١٣ر١٤	٤٤ر٨	١٨ر٦٨
الخدمات الاخرى	٤٨٢ر٣	٥ر٢٦	٥٠٥ر٣	٦ر٠٨
الحكومة باستثناء القطاع غير المدني	٣٢١ر٠	٢١ر٠٤	٤٢١ر٠	٢٩ر٧٢
الاجمالـي	٢٤٣٥ر٢	١٣٤ر٩٧	٢٥٨٠ر٢	١٨٢ر٢٣

المصدر : وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٧٩/٨٠ ــ ١٩٨٤/١٩٨٥ .

بالرغم من الجهود الانمائية التي بذلت ، بما فيها التطبيقات التكنولوجية خلال فترة الستينات ــ فقد حققت الزراعة خلال هذه الفترة نموا متواضعا جدا بلغ ما

نسبته ٢ ٪ سنويا ، وساهمت حتى عام ١٩٧٠ بما نسبته ٦ ٪ فقط من الانتاج القومي الاجمالي ، وتراجع دور الزراعة نتيجة النمو السريع الذي حققه قطاع النفط والقطاع الصناعي .

ويلاحظ أن خطة التنمية الثانية قد خصصت ما نسبته ١ ٪ فقط من اجمالي الموارد المتاحة لها ، وقد نجم عن ذلك أن على المملكة أن تقوم باستيراد ما نسبته ٧٥ ــ ٨٠٪ من احتياجاتها الغذائية .

« ورغم أن السعوديين يتكلمون عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي خلال عام ٢٠٠٠ فان هذا الافتراض يصعب تصور تحققه » (٢٩) . وتشكل فاتورة الغذاء ما يزيد على ٣٠ ٪ من فاتورة المستوردات الاجمالية للسعودية (٣٠) . **ولدى تقييم خطة التنمية السعودية الثالثة للوضع الزراعي العام في المملكة اقرت بما يلـــي :**

« بالرغم من اكتشاف وتنمية النفط وما ترتب عليه من تنمية سريعة شملت القطاعات الأخرى ، فقد بقيت الزراعة النشاط الرئيسي للسكان السعوديين . ففي عام ٧٥/٧٤ قدر عدد العاملين في الزراعة بحوالي ٦٩٥ر٠٠٠ أو ما نسبته ٤٠ ٪ من القوى العاملة المدنية ، وبينما انخفضت العمالة الزراعية انخفاضا كبيرا في عام ١٩٨٠/٧٩ بحوالي ٩٦ر٠٠٠ عامل فقد حافظ هذا القطاع على استيعابه على النسبة الكبرى من العمالة (حوالي ربع القوى العاملة) » (٣١) .

ولا زالت المعوقات الأساسية التي تواجه التنمية الزراعية في السعودية تحد من امكانات التوسع في النشاط الزراعي ، فمعضلة العمالة جعلت تكاليف العمل الزراعي مرتفعة وأحدثت ندرة نسبية لهذا العامل الانتاجي (٣٢) .

هذا ، وقد حال تبعثر وصغر مساحات المزارع دون احلال العمالة بالميكنة في العديد من مناطق المملكة . ومن المعوقات أيضا ضعف القاعدة الهيكلية للتنمية الزراعية (خاصة بالنسبة للطرق وآبار المياه) كما أدى الاستخدام المفرط لموارد المياه بموجب الأساليب التقليدية للري الى تسرب الملوحة الى مناطق الواحات الوفيرة .

وبالنسبة لبرنامج الدعم الذي قدم فقد اعترفت الخطة بأنه «على الرغم من أن نظام الدعم ساهم في زيادة دخل المزارعين ، فانه لم يؤد ، في أغلب الاحيان ، الى تحقيق النتائج المرجوة في مجالات الانتاج او تحسين مستواه . ويبدو أن مختلف اشكال الدعم التي قدمت للانتاج الحيواني ، بشكل خاص ، لم تساهم في زيادة عرض الانتاج المحلي من اللحوم . كما تم رفع المساعدات المتعلقة بانتاج التمور واسعار القمح بغض النظر عن نوعية وجودة الانتاج » (٣٣) .

تشير الملاحظات التحليلية السابقة ، الى استمرار ثقل معوقات التنمية الزراعية ، التي تقلص ، والى حد كبير ، من فعالية برنامج الدعم المقدم ومختلف أوجه الانفاق على الاستثمارات الزراعية في المملكة العربية السعودية .

ويبدو لنا أن هذا الموقف يعكس ــ بدرجات متفاوتة ــ طبيعة الموقف العام المتعلق بالتنمية الزراعية في مجموعة دول المجلس .

أما في الكويت ، وحيث يلعب القطاع الزراعي دورا ضئيلا في الاقتصاد الوطني ، ويساهم بأقل من ١ ٪ من الانتاج المحلي ، فقد بلغت المساحة المزروعة خلال عام ١٩٧٦/١٩٧٧ حوالي ٩٠٧ هكتار ، ويعمل في الزراعة ما يقل عن ٣ر٠ ٪ من اجمالي القوى العاملة (٣٤) .

ويتركز النشاط الزراعي في المحطات التجريبية والمزارع الخاصة الصغيرة الحجم . ورغم ذلك فهناك اهتمام متزايد في الانتاج الحيواني ، والانتاج للخضروات على نطاق تجاري في البيوت الزجاجية والبلاستيكية وتلك القائمة على تكنولوجيا المواد المغذية المختلطة بماء الري .

وأما دولة الامارات العربية المتحدة فقد أدت ندرة المياه وفقر التربة فيها الى تقليص دور الزراعة التي تستوعب ما نسبته ١٨ ٪ من السكان النشيطين اقتصاديا (وترتفع هذه النسبة الى ٤٥ ٪ في كل من رأس الخيمة والفجيرة) . وترى منظمة الأغذية والزراعة الدولية توفر بعض الأمكانات للتوسع الزراعي على نطاق تجاري بالنسبة للخضروات الطازجة والفواكه والانتاج الحيواني ونشاطات صيد الاسماك .

وينحصر الانتاج الزراعي في بعض الواحات والمزارع التجريبية ولا سيما في امارتي رأس الخيمة والفجيرة . ويقع في جزيرة السعديات مركز أبحاث المناطق القاحلة ، وهو المركز الذي تمت اقامته بالتعاون بين حكومة ابوظبي وجامعة أريزونا الامريكية ، بهدف اجراء البحوث الزراعية المتعلقة بنمو الخضروات في بيئة صناعية ــ ويعتقد بأن الانتاج من هذا المركز يلبي نسبة كبيرة من احتياجات كل من أبوظبي ودبي ، ولكن بتكلفة انتاج عالية جدا (٣٥) .

وضمن الجهود الرامية الى التغلب على مشكلة ارتفاع تكاليف العمالة الزراعية ، ولزيادة الانتاج الزراعي ، قامت الحكومة بتشجيع عمليات استخدام الميكنة ، وقدمت مختلف أنواع المساعدات المالية والخدمات للمزارعين . فقامت وزارة الزراعة والثروة السمكية الاتحادية ببيع البذور ومضخات المياه والمعدات والآلات الزراعية للمزارعين بأسعار مدعومة ، بالاضافة الى تقديم المنح والقروض الميسرة ، وبلغت قيمة برنامج الدعم هذا ٦ر٧ مليون درهم خلال عام ١٩٧٤ ثم ارتفع الى ما قيمته ٢٣ مليون درهم خلال عام ١٩٧٥ . وفي أبوظبي قامت الحكومة

بتأمين مدخلات الانتاج وخدمات المكائن الزراعية مجانا ، كما ضمنت للمزارعين حدا ادنى من الاسعار لمنتجاتهم ، وتولت بعض برامج التسويق بالنيابة عنهم . وقامت الوزارة الاتحادية باجراء المسوحات للموارد ولمشروعات تحسين الأراضي مما ادى الى زيادة المساحات المزروعة ، وذلك بنسبة ٥٠٪ بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٥ . كما قامت الوزارة بحفر الآبار واصلاح القنوات الجوفية بالاضافة الى اقامة مشروعات الرى الصغيرة واقامة السدود (٣٦) .

(٣) تقييم لانجازات التنمية الزراعية في دول المجلس :

احدث الدور الريادي لقطاع النفط في اقتصاديات دول الخليج أثرا مزدوجا ، كان ايجابيا في أحد وجهيه ، وسلبيا في وجهه الآخر . فبالنسبة للأثر الايجابي فقد ارتبط بجهود مختلف الدول الأعضاء الرامية الى تمكين هذا القطاع من استعادة جزء من دوره الرئيسي في الاقتصاد الوطني ، وبالتالي توسيع القاعدة الانتاجية التي تهيىء لمتطلبات النمو الاقتصادي الذاتي خلال مرحلة ما بعد النفط ، وقد أمكن تحقيق الانجازات (التي سبقت الاشارة اليها) بفعل الموارد المالية التي نجمت عن عمليات استخراج وتصدير النفط ، وهي الموارد التي انصبت على مشاريع التنمية الزراعية المختلفة ، وعلى برامج الدعم المختلفة (التي سبقت الاشارة اليها) ، وكان من نتيجتها تحقق بعض التوسع في المساحات المزروعة ، وزيادة الانتاج الزراعي بصورة عامة ، والانتاج الحيواني بشكل خاص . مع ملاحظة أن آفاق التنمية الزراعية هي أرحب في المملكة العربية السعودية التي تبلغ مساحتها الزراعية ٥ر٩٥٪ من مساحة الأراضي المزروعة في الدول الأعضاء ، يليها دولة الامارات المتحدة ، فسلطنة عمان ، ويحكم رحابة هذه الآفاق عنصر الموارد المتاحة للتنمية الزراعية (الأرض ، المياه ، التربة ، نسبة العمالة) .

وتعتبر انجازات المملكة السعودية في حقل الانتاج النباتي والحيواني وبخاصة ما يتعلق بانتاج الحبوب ، وكذلك بناء قاعدة مراكز البحث العلمي والانتاجي القائمة على أساس تكنولوجيا البيوت البلاستيكية والزجاجية في كل من الكويت والامارات ، تعتبر هذه الانجازات من النتائج الايجابية لحركة التنمية الزراعية في الدول الأعضاء .

وبالنسبة للجانب السلبي لدور قطاع النفط ، فقد استقطبت كثافة الجهود الانمائية الموجهة الى قطاع النفط والصناعات البتروكيمائية العديد من عوامل الانتاج الرئيسية والموارد اللازمة للقطاع الزراعي (رأس المال ، العمل ، المياه) ونافست هذا القطاع على احتياجاته من هذه الموارد وعوامل الانتاج ، مما نجم عنه استمرار تراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ، وليس هناك من

الدلائل ما يشير الى استعادة هذا القطاع ، حتى ولو لجزء رئيسي من دوره التقليدي الرائد في اقتصاديات ما قبل النفط .

فتشير الاحصاءات المتوفرة الى تراجع دور هذا القطاع النسبي ، فقد انخفضت مساهمة الزراعة في الانتاج المحلي الاجمالي في عمان من ٣٠٪ خلال عام ١٩٦٠ الى ما نسبته ٣٪ فقط خلال عام ١٩٦٧ ، وفي السعودية من نسبة ١١٪ الى ١٪ ، والامارات من ١٥٪ الى ٤٪ (٣٧) .

كما يعكس تراجع نسبة العاملين في القطاع الزراعي في دول الخليج ، التغير في الهيكل الاقتصادي لهذه الدول ، والذي ارتبط بتراجع دور القطاع الزراعي . ففي جميع هذه البلدان — باستثناء الكويت وقطر — تركزت العمالة خلال فترة الخمسينات ومطلع الستينات في القطاع الزراعي والأنشطة المتصلة به . وفي عمان على سبيل المثال بينما كان يعمل في القطاع الزراعي ما نسبته ٦٠٪ خلال تلك الفترة فقد انخفضت هذه النسبة الى ٣٠٪ فقط خلال عام ١٩٧٩ (٣٨) .

ولم تتمكن أى من دول المجلس ، باستثناء السعودية ، من تحقيق معدل للزيادة في الانتاج الغذائي يتناسب مع معدل زيادة السكان خلال العقد الأخير . وبالنسبة لجميع الدول بما فيها السعودية فقد انخفضت نسبة الغذاء الذي كان مصدره الانتاج المحلي انخفاضا رئيسيا (٣٩) .

وبالنسبة للانتاج الحيواني ، ومع الأخذ في الاعتبار التقاليد العريقة لتربية الحيوان والرعي ، فان هناك اتجاها قويا لمضاعفة اعداد الثروة الحيوانية في المنطقة (٤٠) .

كما أن عملية تحديث الزراعة وتطويرها المتعلق بادخال الميكنة الى عملياتها لم تحقق أى نتائج جذرية في الاقليم ، وتعتبر منطقة الخليج من اقل دول العالم استخداما للميكنة ، حتى عام ١٩٨٠ ، كما لوحظ أن الأعداد الكبيرة من العمال الزراعيين الذين هجروا النشاط الزراعي الى قطاعات أخرى لم يتم تعويضهم بالميكنة (٤١) .

ويتراوح **مستقبل الوضع الزراعي في دول الخليج** بين اتجاهين متعارضين في اجتهادهما ، أحدهما يرى في استخدامات العلم والتكنولوجيا مجالا لتعويض الظروف البيئية الصعبة والموارد الطبيعية النادرة نسبيا ، حتى يتمكن النشاط الزراعي من أن يستعيد بعض الدور في الاقتصاد الوطني لهذه الدول ، بينما يتشاءم الاتجاه الآخر من اى امكانية لتذليل المعوقات الرئيسية لهذا القطاع ، والذي شهدت انشطته منذ الخمسينات تراجعا مستمرا تحت ضغط التوجه المكثف نحو قطاع النفط في جميع مشروعات التنمية الزراعية ، والتي لا يمكنها الصمود

أمام المشاكل التي ستواجهها لدى ضعف قدرة الدول على استمرار تقديم الدعم لها ، وذلك لدى انتهاء عصر النفط (٤٢) .

وتضغط **مشكلة الأمن الغذائي** بشدة على دول الخليج لاتخاذ ترتيبات انتاج السلع الغذائية الاستراتيجية كالحبوب ، وفي ظل ظروف من الدعم المتواصل والذي يعوض ضعف الجوانب الاقتصادية للانتاج الزراعي الخليجي . ولكن يجب ملاحظة الحقيقة القائلة ، بأن الوصول الى الحد الأدنى من الاعتماد على الموردين الأجانب يعتمد على خلق اقتصاد زراعي محلي صحي (٤٣) .

هذا ، وتشير بعض التحليلات التي اجريت حول امكانات الاعتماد على التكنولوجيا في تطوير النشاط الزراعي في دول الخليج ، الى عدم نجاح التجربة بشكل عام ، وقد تم الاستشهاد في احدى دراسات الأمم المتحدة لتجربة جزيرة السعديات كنموذج لتطبيق التكنولوجيا المتقدمة على الزراعة في أبوظبي ، ففي منتصف السبعينات استطاع هذا المشروع تأمين احتياجات أبوظبي اليومية من الخضروات ، ورغم ذلك فقد أمكن تحقيق ذلك في ظل مستوى مرتفع جدا من التكلفة الانتاجية ، وعملت هذه المحطة كجسد منفصل عن القطاع الزراعي ، وتم تأمين جميع احتياجاته العملية من الكوادر الأجنبية (٤٤) .

وأشارت بعض الدراسات بشكل مركز الى طبيعة المشكلة المتعلقة بتطبيق التكنولوجية المتقدمة على الانتاج الزراعي في ظل ظروف دول الخليج ، عندما اشارت لصعوبة تطبيق التكنولوجيا الغربية أو دمجها في الأنشطة الزراعية الخليجية ، خاصة وأن هذا التطبيق يفتقر الى كل عناصر القاعدة الهيكلية المطلوب تأمينها لضمان نجاح التجربة ، وعدم توفر هذه القاعدة يرجع الى انجذاب العمالة الزراعية الى أساليب الزراعة التقليدية ، وانخفاض المستوى العلمي للعاملين في الزراعة مما يجعل التعامل مع تكنولوجيا الانتاج والتخزين والتسويق والبحوث العلمية أمرا ليس سهلا (٤٥) .

انعكست هذه العوامل على تواضع النتائج التي حققتها الجهود الرامية الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الدول الأعضاء ، كما تعكسه الاحصائية في الجدول رقم (٧) .

الجدول رقم (٧)
نسبة الاكتفاء الذاتي

	القمح	الشعير	الرز	الذرة	اجمالي الحبوب	السكر	خضروات	فواكه	السمك	اللحوم	زيوت نباتية
دول مجلس التعاون											
الخليجي	٤ر١٤	٧ر١٧	صفر	٩ر٢	١٨	صفر	٦ر٦٣	٨٦	٤ر٩٤	٣ر٤١	صفر
البحرين	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر	٧ر٧١	٨ر٦٨	٦ر٢٥	صفر	
الكويت	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر	٣ر١	٦٠	١ر٤٠	صفر	
عمان	٥ر٥	–	صفر	صفر		صفر	٠ر٩٧	١٠٠	٥ر٤٩	–	
قطر	صفر	صفر	صفر	–		صفر	صفر	١٠٠	٦ر٤٠	–	
السعودية	٨ر٢٠	٥ر٢٨	صفر	٥ر٣		صفر	٧ر٦٧	٥ر٦٣	٤٦	صفر	
الامارات	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر	٢ر٢٥	١٠٠	٥ر٢٣	صفر	
الدول العربية	٦ر٤٥	٨ر٩٠	٩ر٧٨	٢ر٧٦	٢ر٦٤	٥ر٣٤	١ر١٠١	١١١	٧ر٤٩٧	٨ر٨٦	٦ر١٣٠

المصدر : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، أزمة الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي ، عمان ، مارس ١٩٨٠ .

تدعو التحليلات الواردة بالجدول السابق الى الوقوف امام مجموعة الملاحظات التالية :

١ ـ أظهرت مسيرة التنمية الزراعية في دول المجلس محدودة الآفاق المتاحة لتحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي ومتطلبات الأمن الغذائي على المستوى شبه الاقليمي، مما يحدو الى توجيه هذه الجهود نحو التعاون الاقليمي العربي الذي يوفر قاعدة أكثر رحابة لامكانات النجاح في تحقيق هذا الهدف ، وللتعاون ضمن اقليم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أهمية خاصة في هذا المجال .

٢ ـ تحتل الجهود المتعلقة بالمحافظة على المياه وحسن ادارتها والداعية الى مواقف فورية لعمليات الاستغلال المفرط لموارد المخزون الجوفي المحدودة ، بالاضافة الى الجهود المكثفة الموجهة نحو الانتاج الزراعي القائم على تكنولوجيا استخدام البيوت الزجاجية والبلاستيكية وكافة أنواع الانتاج القائم على تكنولوجيا المناطق الجافة ، تحتل كل هذه الجهود الأولوية ضمن برامج البحوث والتدريب اللازمة لتحقيق عملية الاستغلال الأمثل لامكانات التنمية الزراعية وفق الموارد الضعيفة المتاحة ، على أن يتم دمج جهود البحث العلمي والتطوير في كافة احشاء الجسد الزراعي وعدم حصرها في مراكز تكنولوجية متقدمة ومعزولة .

٣ ـ تعتبر امكانات التوسع الانتاجي الأفقي جيدة فقط في المملكة العربية السعودية ، بينما ترتبط امكانات التنمية الزراعية في عمان بالدرجة الأولى بالتوسع الراسي ، وفوق ذلك كله تستقطب هاتان الدولتان نسبة رئيسية من مجتمعاتها للعمل في هذا القطاع .

٤ ــ تضغط محدودية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للتنمية الزراعية في دول المجلس في اتجاه التعاون الأقليمي العربي ، بدءا بالعراق الواقع في منطقة الخليج ، وذلك لتحقيق التوازن المطلوب بين الانتاج ومتطلبات الاستهلاك من السلع ذات الطبيعة الاستراتيجية كالحبوب .

ثانيا ــ تنمية الثروة السمكية

(١) موارد الثروة السمكية :

تشير مختلف المسوحات والدراسات والتقديرات التي أجريت لموارد الثروة السمكية في منطقة الخليج العربي الى وفرة هذه الثروة ، وذلك بمقارنة حجم المخزون السمكي المتوفر بمعدلات الانتاج الحالية ، كما انعكست وفرة هذه الثروة على تحقيق دول المنطقة لنسبة اكتفاء ذاتي بلغت نسبتها ٤ر٩٤٪ (الجدول رقم ٧).

وقد أجرى مسح من خلال المشروع الأقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية في منطقة الخليج ، اشتركت فيه مجموعة دول المجلس بالاضافة الى كل من العراق وعمان (٤٦) . وتوقفت منطقة المشروع الجغرافية عند حدود رأس الحد على شاطىء خليج عمان . وتعتبر نتائج هذا المسح والتي نشرت في تقارير المشروع خلال عام ١٩٧٩ من أحدث التقديرات لموارد الثروة السمكية في منطقة الخليج ، وتشير نتائج هذا المسح الى تفوق الأمكانات المتاحة لاستغلال هذه الثروة على معدل الاستغلال الحالي (حجم الانتاج السنوي فيها) ، فبينما بلغ هذا الانتاج خلال عام ١٩٧٤ حوالي ٥٠٠ر٢٠٦ طن فان الامكانات المتاحة تسمح بايصال هذا الانتاج الى ٠٠٠ر٦٣١ طن ، يضاف الى ذلك الزيادة التي ستنشأ نتيجة حسن ادارة واستغلال الموارد المتاحة (٤٧) .

وفيما يلي خلاصة نتائج هذا المسح المتعلقة بحجم المخزون السمكي في المنطقة :

أ ـ الموارد القاعية (Demersal Resources)

قدر المخزون القائم (Biomass) من أنواع أسماك القاع بحوالي مليون طن ، منها ٠٠٠ر٦٠٠ طن تصلح للاستغلال التجاري (٠٠٠ر٥٠٠ طن من الخليج العربي و ٠٠٠ر١٠٠ طن من خليج عمان) وتسمح هذه الموارد بتحقيق انتاج سنوي يقدر بحوالي ٠٠٠ر٢١٦ طن (٠٠٠ر١٨٠ طن من الخليج العربي و ٠٠٠ر٣٦ طن من خليج عمان) وذلك استنادا لمعدلات الاستغلال الحالية وللأنواع القابلة للاستغلال التجاري (٤٨) .

ب ــ الموارد السطحية

ــ الأسماك الصغيرة

قدر حجم المخزون القائم في اى وقت اثناء عمليات المسح بأنه من الكبر بحيث يصل الى ٤ر٦ مليون طن ، كما تبين امكانية انتاج ٤٠٠ر٠٠٠ طن سنويا من الاسماك القابلة للاستغلال التجاري ، ولدى أخذ العوامل الاقتصادية في الاعتبار قدرت امكانية استغلال ٢٠٠ر٠٠٠ ــ ٢٥٠ر٠٠٠ طن سنويـــا ، وتصل نسبة أصناف السارديين فيها الى ٦٠٪ وأهم أصنافها هي :
(Sardinella sp); anchovy, (Stole phorus sp) (Chub Mackerel)

ــ الاسماك الكبيرة

تساهم هذه المجموعة بنسبة أقل من المجموعة الأولى ، وذلك فيما يتعلـــق بامكانات انتاجها ؛ ولكن عوائدها التجارية تزيد من قيمتها .

وتتكون الأصناف الرئيسية (Species) لهذه المجموعة من :

King mackerel, **(Scomberomorus Commerson)**
lingtail tuna, (Thunnus tongol); and little tuna (Euthynnus a ffinis)

ويقدر الانتاج السنوي الممكن من هذه الأصناف بحوالي ٢٠ر٠٠٠ طن سنويا من الخليج العربي و ٢٠ر٠٠٠ طن من خليج عمان .

ويلخص الجدول التالي النتائج المشار اليها بالنسبة لموارد جميع الأصنـــاف أو العائلات السمكية .

	الخليج العربي (طـــن)	خليج عمان (طـــن)	اجمالي/طن
الأسماك القاعيـــــة	١٨٠ر٠٠٠	٣٦ر٠٠٠	٢١٦ر٠٠٠
الأسماك السطحية الصغيرة	٣٥٠ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	٣٧٥ر٠٠٠
الأسماك السطحية الكبيرة	٢٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠
الاجمالـــي	٥٥٠ر٠٠٠	٧١ر٠٠٠	٦٣١ر٠٠٠

اما بالنسبة للمنطقة العمانية ، خارج نطاق المسح المذكور سابقا (بين رأس الحد وحدودها مع اليمن الجنوبي) فلا يتوفر سوى المسح الذي أجراه الدكتـــور نانسن Dr. R.V. Fridj of Nansen للمحيط الهندي حيث أشار الى النتائج التالية بالنسبة للمياه العمانية :

اسماك القاع يتراوح مخزونها القائم خلال عام ٧٦/١٩٧٥ من ١٣٠ر٠٠٠ طن الى ٣٤٨ر٠٠٠ طن ، بينما يتراوح مخزون أسماك السطح خلال نفس العام من ٥٨٠ر٠٠٠ طن الى ٧٧٠ر٠٠٠ طن (٤٩) .

ولدى النظر الى موارد الثروة السمكية وامكاناتها ضمن منظور اقليمي عربي، يلاحظ من الجدول التالي ان كلا من منطقة المحيط الهندي والخليج العربي والمحيط الاطلنطي تمثل أكثر المناطق اختزانا لامكانات التوسع الانتاجي في هـــذه الثروة (الجدول رقم ٨) .

الجـــدول رقم (٨)

المنطقة	الانتاج عام ١٩٧٤ (ألف طـــن)	الامكانيات (ألف طن)
الاطلنطـــــي	٢٩٢	١٠٠٠
البحر المتوسط	١١٥	٢٠٠
البحر الاحمر	٥٠	١٠٠
المحيط الهندي	٢٤٠	١٠٠٠
الخليج العربي	٧٨	١٠٠٠
المجمـــــوع	٧٧٤	٣٣٠٠

المصدر :

CAEU & FAO **Seminar on Agricultural Aspects of Economic Integration**, "opportunities for Agricultural Integration as related to comparative advantage and production specialization", 2–7 April, 1977, Cairo, p.76.

والخلاصة أن هناك استغلالا دون المستوى الذي تسمح به موارد الثروة السمكية المتاحة في الدول العربية الخليجية ، وبخاصة بالنسبة لسلطنة عمان ، والتي سجل انتاجها السمكي خلال عام ١٩٧٤ ما نسبته ٤٨٪ من اجمالي انتـــاج دول المجلس (٥٠) . وذلك يدعو الى ايجاد الحلول الفعالة لحل مشكلة النقص في التغذية وتحسين مستواها . ويعتبر قطاع الثروة السمكية من المجالات الرئيسية للتنمية الاقتصادية ، نظرا لكونه موردا متجددا ، اذا ما أحسنت ادارة استغلاله ، وليس موردا ناضبا كالنفط .

(٢) الهيكل الاقتصادي لقطاع الأسماك :

قدر عدد صائدي الأسماك في دول المجلس خلال عام ١٩٧٧ بحوالـــي ٢٣ر٢٥٧ (انظر الجدول رقم ٩) .

وترتفع نسبة العاملين في هذا القطاع الى اجمالي السكان في كل من سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة ، حيث تعتبر مهنة الصيد المصدر الرئيسي لمعيشة معظم سكان السواحل (٥١) .

تساهم العمالة العمانية في قطاع الأسماك بما نسبته ٥ر٦٤٪ من اجمالـــي عدد العاملين في هذا القطاع في مجموعة دول المجلس ، حيث يعمل في عمان حوالي ١٥ر٠٠٠ صائد ، تليها دولة الامارات ٤٩٦٤ صائد وبنسبة ٣ر٢١٪ ، ثم قطـــر ولديها ١٢٠٠ صائد يعادلون ما نسبته ٢ر٥٪ ، والسعودية بحوالي ١٠٠٠ صائد ٣ر٤٪ ثم الكويت بحوالي ٨٤٣ صائد ٦ر٣٪ فالبحرين ٢٥٠ صائد ١ر١٪ .

ومما يجدر ذكره أن العديد من صائدي الأسماك في دول المجموعة ، ولا سيما التي تتميز بصغر عدد سكانها النسبي (الكويت ، البحرين ، قطر) هم من مواطني الدول الأخرى ، خاصة من العمانيين والايرانيين .

الجـــدول رقم (٩)

القوى العاملة في صيد الأسماك ، القوى العاملة والسكان في دول المجلس لعام ١٩٧٧

البحرين	٢٥٠	١ر١	٦٧ر٦٠٠	٤ ر٠	٣٠٦ر٠٠٠	١ ر٠
الكويت	٨٤٣	٦ر٣	٣١٢ر٠٠٠	٣ ر٠	١ر١٢٩ر٠٠٠	٠ر٠٧
عمـــان	١٥٠٠٠	٦٤ر٥	٢١٤ر٠٠٠	٧ر٠	٨١٤ر٠٠٠	٨ ر١
قطـــر	١٢٠٠	٢ر٥	٨٩ر٠٠٠	١ ر٣	٢٠٢ر٠٠٠	٦ ر٠
السعودية	١٠٠٠	٤ر٣	٢ر٤٤٠ر٠٠٠	٠ر٠٤	٧ر٦٤٠ر٠٠٠	٠ر٠١
الامارات المتحدة	٤٩٦٤	٢١ر٣	٤٨٧ر٠٠٠	١ ر٠	٨٨٤ر٠٠٠	٦ ر٠
اجمالي	٢٣ر٢٧٥	١٠٠	٣ر٦٠٩ر٦٠٠	٦ ر٠	١٠ر٩٧٥ر٠٠٠	٢١ر٠

المصدر :

Feidi, I. **Fisheries Industries Development in the Member countries,** Regional fishery survey and Development project - RAB/71/278, DDraft final Report, Aug. 1979, Table 2. p.48.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، **المؤشرات الاقتصادية للدول العربية** ، رقم ٢١ نوفمبر ١٩٨٠ ، عمـــان .

ومما يجدر ذكره أن مهنة الصيد من المهن التقايدية ذات العمق التاريخي في انشطة اهالي المنطقة الذين اشتغلوا في اعمال السفر والتجارة البحرية واستخراج اللؤلؤ ، خاصة بالنسبة للكويت وعمان وقطر والبحرين ، ولا زالت هذه المهنة تشكل مصدرا رئيسيا لعمل السكان في بعض المناطق في هذه الدول ، وبخاصة في عمان والامارات المتحدة .. ففي عجمان ، على سبيل المثال تبلغ نسبة العاملين في قطاع الأسماك حوالي ٢٧٪ من اجمالي عدد العاملين وتبلغ هذه النسبة حوالي ٣٠٪ في أم القوين (٥٢) .

مساهمة القطاع السمكي في الانتاج المحلي :

يتسم النظام الاحصائي المتعلق بهذا القطاع بالضعف الشديد ، وهذا يجعل عملية تقييم دور هذا القطاع في اقتصاديات الدول الأعضاء تفتقر الى الدقة المأمولة . ورغم ذلك فأننا سنشير الى بعض المؤشرات المتعلقة بسلطنة عمان .

فرغم انخفاض مساهمة قطاع الأسماك في الانتاج المحلي (تقدر بحوالي ٣٪ فقط) فان لهذا القطاع اهميته الخاصة على ضوء الاعتبارات التالية :

أ ــ يساهم الصيادون بما نسبته ٧٪ من اجمالي القوى العاملة .

ب ــ يعتبر السمك مكونا رئيسيا ضمن الوجبة الغذائية العمانية ويزداد الطلب العام عليه بشكل منتظم .

ج ــ نظرا لوفرة موارد الثروة السمكية في عمان (تمتد سواحلها على مسافة ٧٠٠ كم وتقع على كل من الخليج العربي وخليج عمان والبحر العربي) فان مواردها تؤمن مصدرا أساسيا لتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني .

د ــ تعتبر موارد الثروة السمكية متجددة ، بينما النفط والغاز موارد ناضبة ومن ثم يلعب هذا القطاع دورا هاما ضمن استراتيجية بناء اقتصاديات ما بعد النفط .

و ــ تستلزم اعتبارات الامن الغذائي ايلاء هذا القطاع اهتماما خاصا .

ز ــ للاستثمار في قطاع الاسماك بعض الميزات على الاستثمار في قطاع الزراعة ، وهو القطاع الذي يعتمد بشكل رئيسي على الرى من المخزون الجوفي الذي تعرض لاستنزاف واستغلال متطرف كما سبق أن رأينا ، بينما يعتقد بأن عملية المحافظة على موارد الثروة السمكية تتسم بسهولة مواجهة مشاكلها النسبية ، كما أن العلاقة بين تنمية الموارد البشرية وتكاملها مع المستلزمات الفنية والتكنولوجية للتنمية هي أيسر تنفيذا في قطاع الأسماك عند المقارنة بالقطاع الزراعي (٥٣) .

(٣) تقييم لمسار حركة تنمية الثروة السمكية

أ ــ قطاع صائدي الأسماك :

رغم توفر امكانيات ملحوظة لدول مجلس التعاون وذلك فيما يتعلق بوفـــرة الأيدي العاملة اللازمة لنشاطات الصيد أو بالنسبة لحجم موارد الثروة السمكية المتاحة ، فان مسار حركة التنمية المرتبط بقطاع النفط هو الذي أثر بشكل مباشر وغير مباشر على توفير القوة الدافعة لأحداث التغيير في هذا القطاع وتنميته منذ فترة الخمسينات .

فكما لاحظنا بالنسبة للتأثير المتناقض للتنمية في قطاع النفط على القطـــاع الزراعي في دول المجلس ، نجد أن الثروة المشتقة من عمليات انتاج وتصدير النفط ساهمت في تمويل عمليات تحديث هذا القطاع ، سواء فيما يتعلق بانشطة العاملين في هذا القطاع أو أنشطه الحكومات المتعلقة بتأمين الخدمات الأساسية اللازمة . ومن ناحية ثانية فقد حدثت عملية هجرة من العمل في هذا القطاع الى الأعمـــال الاكثر جاذبية في قطاع صناعة النفط وما يرتبط به من انشطة (٥٤) .

وفي سلطنة عمان ، وبخلاف بقية دول المجلس فان تأخر عمليات استغـــلال النفط (بدأت عام ١٩٦٧) أخرت توفير الاطار التمويلي المناسب لدعم عملية تطوير وتحديث أنشطة الصيادين حتى نهاية فترة الستينات ، مما انعكس في احداث هجرة مستمرة من الشواطىء العمانية نحو دول الخليج الأخرى . ونجم عن ذلك أن حل هؤلاء الصيادون بالاضافة الى الصيادين الآخرين الوافدين من اليمن والجنـــوب الغربي والساحل الجنوبي لايران ، وبصورة تدريجية محل الصيادين السعوديين والكويتيين والبحرينين والقطريين ، وكذلك بالنسبة لأنشطة الصيد في أبوظبي ودبي منذ الخمسينات وما بعدها ، وقد ساعد على ذلك توفر طلب متزايد علـــى الأسماك في هذه البلدان (٥٥) . وانعكست هذه الهجرة في جعل مجموع القـــوى العاملة في ميدان الصيد في الكويت من الايرانيين حتى عام ١٩٧٨ (٥٦) .

« تعتبر غالبية القوى العاملة النشيطة في عمليات الصيد في كل من البحرين وقطر وابوظبي ودبي من المنطقة الشمالية في دولة الامارات المتحدة وسلطنة عمان وبمستوى أقل من ايران ، بينما تمارس أنشطة الصيد في جدة والمدن الأخرى على ساحل البحر الأحمر بالمملكة العربية السعودية وبشكل شبه كامل من قبل اليمنيين. ويلاحظ بأن معظم المواطنين في دول الخليج الذين بقوا على صلة بنشاطات صيـــد الأسماك قد حافظوا على ذلك بدون تفرغ ، حيث أصبحوا في الغالب مالكـــــين لقوارب التي يديرها ويقوم بعمليات الصيد فيها أجانب » (٥٧) .

وقد تحكم نموذج الطلب على الأسماك في دول المنطقة في اتجاهات الهجرة التي تحققت ، نظرا لأهميته البالغة في تنمية أنشطة الصيد التقليدية وعليه فـــان

عملية تحسين انظمة التسويق تعتبر من الاولويات البالغة التأثير على انشطة الصيد ، وبخاصة في كل من عمان ودولة الامارات العربية المتحدة ، كما تبرز هذه الحقائق اهمية التعاون الخليجي في ميدان استكمال وتحسين مستوى انشطة وتسهيلات التسويق الهيكلية والانتاجية في دول المجلس .

انظمة دعم وتشجيع الصيادين :

ـ تبنت المملكة السعودية والامارات المتحدة وعمان انظمة لمساعدة الصيادين من خلال توفير القروض بشروط ميسرة وتحتوى على عنصر الهبة في مكوناتها (grant-loan basis) ففي الامارات ، تقوم الحكومة بتقديم هبة بنسبة ٥٠٪ من تكلفة المكائن البحرية . كما تشجع السعودية الاستثمار في القوارب والمكائن الأكبر حجما وبينما على الصياد أن يدفع مقدما نصف تكلفة الاستثمار الجديد ، فان الحكومة تقوم بتقديم قرض بدون فائدة يغطي ربع القيمة ويسدد خلال فترة تتراوح من سنة الى خمس سنوات .

وفي سلطنة عمان تم انشاء صندوق تشجيع الصيادين خلال عام ١٩٧٦ ، ويقدم الصندوق ما نسبته ٢٥٪ من قيمة القارب أو الماكينة البحرية التي توزع بواسطة الصندوق على الصيادين كهبة ، وما تبقى من القيمة يعتبر قرضا يسدد خلال ثلاث سنوات .

كما قامت الحكومات باقامة ورش اصلاح وصيانة معدات وأجهزة الصيد ، ففي الامارات تمت اقامة ١٢ ورشة لاصلاح المكائن البحرية منذ عام ١٩٧٣ .

وفي سلطنة عمان ورغم أنه تم التخطيط لاقامة حوالي عشر ورش بحرية فقد تمت اقامة خمس ورش فقط حتى عام ١٩٨٠ . ويرجع ذلك الى ضعف طاقة الأجهزة الرسمية على تنفيذ ما تم التخطيط له .

ب ـ تنمية النشاط الصناعي للثروة السمكية :

(Industrial Fisheries Enterprises)

تختلف المشروعات الصناعية السمكية عن انشطة القطاع التقليدي لصائدي الأسماك من ناحيتين رئيسيتين : فمن ناحية تستخدم المشروعات الأولى التكنولوجيا الأكثر تقدما ، كما أن نسبة راس المال الى العمل فيها مرتفعة ، ويتمثل شكل ملكيتها عادة في شركة عامة أو خاصة ، وليست عائلية .

كما أن انشطة المشروعات الصناعية تم توجيهها في دول المنطقة ، غالبا ، نحو التصدير ، وتعتبر عمليات التسويق الداخلي بمثابة انشطة جانبية لها (٥٨) . **ويترتب على هذه الفوارق الأساسية ضرورة مراعاة الاعتبارات التالية للمشروعات السمكية ذات الطبيعة الصناعية :**

١ ـــ يجب تأمين عملية انتظام توريد الأسماك خلال العام ومن عام لآخر ، وذلك لتبرير استثمار رأس المال الكبير نسبيا في هذا النوع من النشاط .

٢ ـــ ضرورة تأمين الأسواق الكافية ، كما أن نوعية المنتجات ينبغي أن تقابل أذواق المستهلكين وتواجه احتمالات المنافسة .

٣ ـــ ينبغي تأمين عمليات الاستخدام والصيانة وقطع الغيار اللازمة للمعدات والأجهزة المستخدمة .

أنشطة الربيان (الجمبري) الصناعية :

بدأت الأنشطة الصناعية في ميدان استغلال الربيان (الجمبري) من قبل الدول العربية الخليجية منذ نهاية الخمسينات ، وكانت نتيجة لجهود القطاع الخاص في بدايتها على الأقل . فقد أسست في كل من الكويت والبحرين شركات كبرى للقيام بعمليات الصيد منذ عام ١٩٥٩ ، وشهدت فترة الستينات نموا ملحوظا لهذه الأنشطة ، وتم انشاء شركات في المنطقة الشرقية في المملكة السعودية وقطر . كما حافظت الكويت على الجزء الأكبر من أسطول الصيد الذي امتلكته ، وبلغ حوالي ١٧٠ سفينة صيد خلال عام ١٩٦٧ (٥٩) .

وتصاعدت أنشطة الشركات الخليجية المتعلقة بصيد الجمبري بشكل متواصل منذ عام ١٩٥٩ ، ووصلت الى أعلى مستواها خلال موسم ١٩٦٨ ـــ ١٩٦٩ مسجلة ما قدره (ELLIS) بحوالي ١٦٫٥٠٠ طن ، كما ارتفع عدد أسطول الصيد العامل . ولكن موسم ١٩٦٩/٧٠ شهد تراجعا رئيسيا في انتاج الصيد ، حيث سجل حوالي ١١٫٠٠٠ طن ، وبدأ متوسط الانتاج السنوي خلال الفترة بين موسمي ١٩٧٠/٧١ و ١٩٧٣/٧٤ بحوالي ١٠٫٠٠٠ طن ، ومنذ ذلك الوقت لا تتوفر أية احصاءات تفصيلية ، ورغم ذلك يتوفر من المؤشرات ما يؤكد بأن نشاطات صيد الجمبري سجلت المزيد من التراجع ، خاصة في كل من الكويت والسعودية (انظر الجدول رقم ١٠)

صناعات المسحوق السمكي

تعتبر تجربة تصنيع المسحوق السمكي في دولة الامارات المتحدة نموذجا للمخاطر التي تواجه الأنشطة الصناعية السمكية والتي تهددها بالفشل ، وذلك اذا لم يتم التخطيط لها بشكل حذر . ففي الامارات المتحدة تم التخطيط لاقامة عدة مصانع للمسحوق السمكي بهدف استغلال موارد اسماك السطح ، خاصة من السردين ، والتي بينت الدراسات وفرتها بغزارة . **والمصنع الوحيد الذي قدر له أن يخرج الى الحياة ، هو مصنع رأس الخيمة** ، بطاقة انتاجية تعتمد على استيعاب

الجدول رقم (١٠)

كميات الصيد من الجمبري في بلدان الخليج ١٩٦١/٦٢–١٩٧٣/٧٤ حسب

تقديرات R.W. Ellis

الفصـــل (يونيو ــ يوليو)	تقدير اجمالي حصيلة الصيد بالطـــن
١٩٦١ ــ ٦٢	١٣٠٠
١٩٦٢ ــ ٦٣	١٩٠٠
١٩٦٣ ــ ٦٤	٤٠٠٠
١٩٦٤ ــ ٦٥	١٠٫٠٠٠
١٩٦٥ ــ ٦٦	١٢٠٠٠
١٩٦٦ ــ ٦٧	١٣٠٠٠
١٩٦٧ ــ ٦٨	١٦٢٠٠
١٩٦٨ ــ ٦٩	١٦٥٠٠
١٩٦٩ ــ ٧٠	١١٠٠٠
١٩٧٠ ــ ٧١	٩٠٠٠
١٩٧١ ــ ٧٢	٩٥٠٠
١٩٧٢ ــ ٧٣	١٠٢٠٠
١٩٧٣ ــ ٧٤	١١٥٠٠

Donaldson, W.J. **Fishing and Fish Marketing in Northern Oman: A Case Study of Artisenal Fisheries Development,** (Ph.D. Thesis submitted to the University of Durham, 1979)

٢٥٠ طن/اليوم من الأسماك الخام يتم صيدها بواسطة سبعة قوارب صيـــد purse seiners بطاقة ٨٠ طن . وبينما بدات عمليات الصيد للتصنيع في اكتوبر ١٩٧٦ فقد كان على المصنع أن يغلق في عام ١٩٧٨ ، وفعلا تم ذلك بسبب عدم كفاية الموارد السمكية المتاحة (٦٠) .

وقد أدى ذلك الى تعليق عملية تنفيذ مشروع عجمان للمسحوق السمكي ، رغم انه تم اقامة ما نسبته ٨٠٪ من الانشاءات والمعدات ، علما بأن طاقة المشروع صممت لاستيعاب ١٤٠٠ طن يوميا من الأسماك الخام . وتأسس هذا المشروع بشكل مشترك بين حكومة عجمان بنسبة ٦٠٪ وتجمع باكستاني / امريكي بنسبة ٤٠٪ . وعلى أثر ذلك الفشل ، تم الغاء كافة مشاريع المسحوق السمكي سواء

التي كانت قيد التنفيذ في الشارقة والفجيرة أو تلك التي كانت تحت الدراسة .وقد تم التخطيط لهذه المشاريع وتبنيها من قبل حكومات بعض الامارات رغم عدم تأييد أجهزة التمويل الانمائي في دولة الامارات المتحدة وكذلك منظمة الأغذية والزراعة الدولية .

الكويت كذلك قامت باستيراد معدات مصنع كامل للمسحوق السمكي ، تم تركيبه في ميناء الشعيبة الصناعي ، الا انه لم يستغل ابدا نظرا لقلة الأسماك الخام المطلوب لتشغيله وهي ٥٠٠ طن/اليوم . وما زال المصنع قائما حتى يومنا هذا .

جـ ــ معوقات تنمية الثروة السمكية :

يرى الباحث أن المعوقات الأساسية لتنمية الثروة السمكية في دول المجلس تعتبر هيكلية ومرتبطة بطول فترة انهيار الأنشطة السمكية في المنطقة والتي انعكست في افراز الأوضاع التالية :

١) **نقص التسهيلات الهيكلية اللازمة لأنشطة الصيادين التقليديين** . فقد تم انشاء عدد محدود من هذه التسهيلات وتركزت حول خدمة أنشطة صناعة الجمبري في المدن الرئيسية . بينما تركت أنشطة الصيد في القرى والمناطق الساحلية بدون حاجاتها من مصانع الثلج ومستودعات التبريد والتسهيلات الأخرى كالأسواق المنظمة . وبالنسبة لمراكز التسويق فهي على الأغلب غير مؤهلة ، وفي أحيان كثيرة كانت بمثابة ابنية بسيطة من القش يتم طرح الأسماك تحت اسقفها على الأرض .

٢) **تخلف المستوى العلمي للصيادين** ، والذين ترتكز خبرتهم في ادارة قوارب الصيد والمكائن البحرية التقليدية ، ولكنهم يفتقرون الى القدرة على فهم واستيعاب أنظمة ادارة قوارب الصيد الحديثة . يضاف الى ذلك ان المؤهلين للعمل كقباطنة لسفن الصيد أو مهندسين لا يقومون ــ على الأغلب ــ باختيار مهنة الصيد ، وانما يتجهون لفرص عمل أكثر جاذبية في مجالات أخرى .

٣) **ضعف مستوى كفاءة الأجهزة الحكومية** المشرفة على شؤون تنمية الثروة السمكية ساهم في ضعف انجازات هذه التنمية . ويمكن الاستشهاد في هذا المجال بواقع التجربة العمانية (٦١) حيث ساهم ضعف الجهاز الرسمي في ضعف الانجازات المتعلقة بمشاريع تنمية الثروة السمكية ، ويعود ذلك الى ضعف كفاءة معالجة مختلف مراحل المشروع الانمائي ، سواء فيما يتعلق بتحديد وتقييم جدوى المشاريع أو متابعة تنفيذ بعض المشاريع المخططة . **ويمكن الاشارة الى النتائج التالية من واقع هذه التجربة :**

أ ــ ادى نقص الأجهزة الرسمية العاملة في المديرية العامة للاسماك ووزارة الزراعة والأسماك الى ضعف معدلات تنفيذ المشروعات المخططة أثناء خطة التنمية الخمسية الأولى ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ .

ب ــ أسهم ضعف كفاءة هذه الأجهزة في تعطيل أو تأخير تنفيذ العديد من المشاريع السمكية الحيوية كمشروع الشركة الوطنية للاسماك (٦٢) . كما نجم عن ذلك رفض العديد من المقترحات الانمائيــة الفعالة للبنــك الدولي لــلانشاء والتعمير (٦٣) .

جـ ــ يعاني قطاع الأسماك من تسرب مستمر للعمالة تحت جاذبية العمل في القطاعات الأخرى في الاقتصاد العماني .

د ــ ضعف قاعدة التخطيط والاحصاءات والمعلومات . ويعتقد بأن المتوفر من الاحصاءات والبيانات محدود ويفتقر الى الدقة . وينبغي التأكيد على أهمية اقامة قاعدة الاحصاءات والبيانات اللازمة حول هذا القطاع والتي تساهم في اقامة قاعدة مناسبة للتخطيط السليم لهذا القطاع .

هـ ــ خدمات التمويل ، وتواجه عمليات تمويل انشطة الثروة السمكية نقصا ، ليس في حجم التمويل المتاح ، وانما في وفرة الكوادر المؤهلة للتمويل الانمائــــي السمكي .

د ــ تقييم لتجربة تنمية الثروة السمكية :

يمكن تلخيص الموقف المتعلق بالتنمية السمكية الجارية وآفاقها في النقــاط التالية :

نظرا لكون قطاع صائدي الأسماك التقليديين يقوم بالنصيب الأكبر مـــن عمليات صيد الاسماك في مجموعة دول المنطقة ، ومع الأخذ في الاعتبار تخلف هذا القطاع ، ينبغي اعطاء الأولوية ضمن خطط وبرامج وسياسات تنمية الثــروة السمكية في دول المنطقة الى هذا القطاع ، بل وجعله محور تنميته . على أن تؤخذ عملية تنمية قطاع الصيادين بجوانبها المتكاملة التي تشمل اكتساب الخبرة في ادارة عمليات الصيد بكفاءة ، ثم المحافظة على حصيلة الصيد وتأمين قنوات التسويــق وخدمات النقل المناسبة وانظمتها ، بالاضافة الى تنظيم عمليات تعبئة الأسماك .

وفي دول الخليج ، تدعم تجربة المواطنين في كل من عمان ، والكويت ، وقطر ، والبحرين ، والامارات المتعلقة بعمليات الصيد البحري واستخراج اللؤلؤ ، وهي خبرات استمرت ممارستها لفترة ليست بعيدة عن عصرنا الحالي .

وتدعو نتائج تجربة تنمية الثروة السمكية على المستوى الصناعي الـــى ضرورة تبني أسلوب متحفظ لدى تقييم المشروعات الانمائية ، سواء على المستوى الوطني أو الاقليمي . ومع ذلك ، يرى الباحث أن هناك مجالا لاقامة بعض الأنشطة الصناعية السمكية في بعض المناطق ، وبخاصة في منطقة جنوب ، وجنوب شرقي الجزيرة العربية ، **ولكن يجب اتخاذ الخطوات التحوطية التالية :**

ـــ ينبغي القيام بعمليات صيد استكشافية تجريبية قبل الشروع في تنفيـذ المشاريع الصناعية ، وذلك أسوة بما تم القيام به من خلال المشروع الاقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية في دول الخليج ، الذي سبقت الاشارة اليه .

ـــ ينبغي اختيار وحدات انتاجية أصغر نسبيا لدى اقامة أى مشروع صناعي كمسحوق الاسماك أو التعليب ، واللجوء في مرحلة لاحقة الى وحدات أكبر أو زيادة عدد الوحدات الصغرى ، وذلك لدى ثبوت جدوى العمليات الأولى .

ـــ رغم أن قاعدة المعلومات والاحصاءات جرى تحسينها الى حد ما ، ولكن يجب اتخاذ خطوات أخرى في هذا المجال ، ويقترح ان تنصب على توصيف نظام احصائي شبه اقليمي للثروة السمكية . لتأمين القاعدة اللازمة للتقييم والتخطيط كما سبقت الاشارة .

ـــ ينبغي تحديث المعلومات المتعلقة بموارد الثروة السمكية في المنطقة التي لم يجر مسحها من قبل المشروع الاقليمي ، وتشمل المنطقة من راس الحد في عمان الى حدودها مع اليمن الجنوبي ، ويعتقد بأن هذه المنطقة هي المركـز الرئيسي لمخزون الثروة البحرية في سلطنة عمان .

ـــ بناء قاعدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية عن صائدي الأسماك في دول المجلس ، فرغم انه تم اجراء تعداد سكاني في كل من الامارات والكـويت (١٩٧٥) يوضح عدد الصيادين ، فليس هناك بيانات مفصلة حول أوضاعهـم الاقتصادية والاجتماعية .

ـــ نظرا للارتفاع النسبي لمستوى أسعار الأسماك المستهلكة فـي دول المجلس ، يقترح تبني سياسة سعرية ترتكز في المدى القصير على تثبيت أسعار السمك الذي يتم صيده بواسطة مشروعات القطاع العام ، على أن يؤخذ فـي الاعتبار عدم تدني الأسعار لمستوى يضر بمصلحة الصيادين ، وترك أسعـار عمليات الصيد التي تتم بواسطة القطاع الخاص تحدد بواسطة اعتبارات العرض والطلب .

أما بالنسبة للمدى المتوسط فيقترح أن تتخلى الحكومات عن سياسة تحديد الأسعار وتركها لاعتبارات العرض والطلب ، على ان تركز على احداث التأثير غير

المباشر عليها من خلال تأمين مستلزمات الصيد وتسهيلاته في مختلف المراحـــل الانتاجية والتخزينية والتسويقية .

ـــ رفع المستوى الفني والتأهيلي ليس فقط للصيادين وانما لمختلف العاملين في حقل تنمية الثروة السمكية في القطاعين العام والخاص ، وذلك من خلال البرامج التدريبية والعلمية المكثفة .

ـــ بالنسبة لآفاق تنمية قطاع الصيادين التقليدي ، وفي جميع انحاء تجمعات هذا القطاع ، فاننا نؤيد اقتراح منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، والتي خرجت بمشروع متكامل لدعم قطاع الصيادين من خلال اقامة « مراكز تنمية الصيادين » في مناطق تجمعاتهم ، كما نصت عليه نتائج المشروع فيما يلي :

« .. وعليه ، فان الفكرة الأساسية هي انشاء مراكز تنمية الصيادين التي تشتمل على مختلف التسهيلات اللازمة لتنمية الثروة السمكية لمراكز استقبال الصيد على الشواطىء ، ومصانع الثلج ، وورش الاصلاح والصيانة ، ومستودعـــات التبريد .. الخ وذلك بهدف تأمين عملية اقامة القاعدة الهيكلية اللازمة للتنميـــة السمكية ، والتي تعتبر غير كافية وضعيفة ضعفا شديدا . فليس كافيا القيـــام بعمليات الصيد ، ولكن يجب تأمين الدورة الكاملة والكفوءة لجميع الخطوات التي تنتهي بايصال السلعة الى المستهلك » (٦٤) .

ان توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني لدول الخليج تستدعي جهدا مركـــزا لتنمية الزراعة والثروة السمكية ، ولقطاع الثروة السمكية دور متميز على قطـــاع الزراعة كما سبق أن راينا ، وبخاصة في الاطار شبه الاقليمي للتنمية .

(٤) اطار للتعاون شبه الاقليمي في تنمية الثروة السمكية

يؤيد التحليل السابق ، تركيز جهود التعاون الانمائي شبه الاقليمي في ميدان تنمية الثروة السمكية على اقامة وتقوية القاعدة الهيكلية للتنمية بمفهومها الموسع لتشمل الانشطة التالية :

١ ـــ ادارة التنمية (التخطيط ، قاعدة الاحصاءات والمعلومـــــات ، التدريب والتعليم ... الخ)

٢ ـــ القيام بمسوحات وبحوث مشتركة في مجالات المحافظة على الثروة السمكية وتنميتها ، وللأمم المتحدة دور حيوي في هذا المجال . ولمركز ابحاث موارد الثروة المائية الذي يقام في دبي بدولة الامارات بمشاركة مراكـــز الابحاث الاخرى بدول الخليج اهمية كبرى في تنفيذ هذه البرامج .

٣ ــ يقف التعاون في مواجهة اخطار التلوث على رأس الاولويات المتعلقة بمشاريع التعاون العربي الخليجي ، وبخاصة في المرحلة الراهنة ، وذلك بهدف حماية موارد الثروة البحرية بشكل عام ، والثروة السمكية بشكل خاص . ونظرا لاهمية هذا النشاط الراهن في مواجهته للاخطار الجسيمة التي تهدد منطقة الخليج والناجمة عن تسرب النفط من الحقول الايرانية فقد أفردنا قسما خاصا لتحليل أبعاد هذه المشكلة نختتم به بحثنا هذا .

٤ ــ تصميم نظام مشترك لتسويق الثروة السمكية بين الدول الأعضاء .

٥ ــ يعتقد بأن كلا من سلطنة عمان ودولة الامارات المتحدة تستحوذ على المراكز الاكثر اهمية لتنمية الثروة السمكية ، وبخاصة من زاوية الموارد المتاحة ، بينما توفر تجربة كل من الكويت والبحرين وقطر لادارة تنمية هذه الثروة على أساس شبه اقليمي المشورة التي تكفل قيادة عملية تنمية مأمونة لمورد متجدد . وتوفر الطبيعة الجغرافية المتداخلة لحدود هاتين الدولتين دافعا قويا لاحداث نوع من التكامل أو التنسيق بين أنشطة تنمية الثروة السمكية في كلا البلدين .

ثالثا ــ التنمية وحماية البيئة الخليجية من التلوث

أثارت مشكلة تدفق النفط من الحقول الايرانية مؤخرا ، خاصة من حقل نوروز الايراني في ٢ مارس ١٩٨٣ ، أثارت هذه المشكلة مجددا ، وبشكل مكثف لم يسبق له مثيل الاهتمام بمسألة مخاطر التلوث البيئي على التنمية الجارية في منطقة الخليج ، بل وعلى كل مقومات الحياة المتوفرة للانسان الخليجي. وفي الوقت الذي اختلفت التقديرات حول الاسباب الحقيقية للتلوث ومداه وتأثيراته، وهي الاختلافات التي تعكس ، في رأينا الضعف الخطير للقاعدة الهيكلية المتوفرة لمعالجة مشكلة تلوث البيئة في منطقة الخليج ، فاننا سنركز فيما يلي على الاعتبارات الاساسية المتعلقة بهذه المسألة ، ومن ثم نضع المشكلة الجارية للتسرب النفطي في مياه الخليج في اطار مسألة حماية البيئة ومنعها من التلوث من زاوية الاحتياجات الانمائية .

١) الاعتبارات الانمائية الاساسية لمسألة التلوث البيئي :

تمثل مشكلة تلوث البيئة أحد الاهتمامات الرئيسية التي تركز حولها التعاون الاقليمي الخليجي بمشاركة الأمم المتحدة خلال فترة السبعينات . فاستجابة لقرار منظمة اليونسكو تم انشاء نظام شامل تحت مظلة برنامج الامم المتحدة للبيئة(UNEP)

يتبنى منهاجا تعاونيا لمواجهة المشاكل الناجمة عن استغلال الموارد البحرية والمرتبطة كذلك بكثافة المنشآت الاقتصادية المقامة على السواحل (٦٥) وقد حظي هذا البرنامج باهتمامات دول الخليج للقيام بعمل مشترك لحماية البيئة البحرية من أخطار المخلفات النفطية Oil Spills والمصادر الاخرى للتلوث (٦٦) .

ولم يقتصر الاهتمام على الخليج العربي وحده ، وانما تعداه الى السواحل العمانية على خليج عمان ، ويعتقد بأن المنطقة الواقعة غربي مضيق هرمز من اكثر المناطق حساسية لمشكلة التلوث ، وتشهد أكثر الانشطة الانمائية كثافة ، مما جعلها تحظى باهتمام خاص من قبل برنامج الامم المتحدة (٦٧) . يضاف الى ذلك ان منطقة الخليج شهدت خلال فترة السبعينات معدلا يعتبر من اعلى معدلات التنمية الصناعية في العالم . وفي أربعة دول خليجية هي الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات المتحدة ، يعتبر توجه موطن التنمية الاساسية في معظمه ساحليا . وبينما يتوطن العديد من مشاريع التنمية في كل من المملكة السعودية وسلطنة عمان في مناطقها غير الساحلية، فان جزء رئيسيا من مشاريعهما يتركز كذلك على سواحلها.

« وصلت هذه البلدان في منتصف الطريق الى التصنيع الساحلي والتمدين في غضون فترة قصيرة من ٥ ــ ٢٠ سنة ، وحققت ذلك في الوقت الذي استغرقت فيه هذه المرحلة أكثر من قرن في أوربا وأمريكا الشمالية » (٦٨) .

وتسجل كثافة الاستثمارات على الشاطىء العربي الخليجي بين راس الخيمة وشط العرب ، بما فيها ابو ظبي والبحرين ، ما قيمته ٤٠ مليون دولار لكل كيلو متر، وللساحل الايراني ما قيمته ٢٠ مليون دولار/كم (٦٩) .

كما شهدت معظم بلدان هذه المنطقة اضخم برامج للتنويع الصناعي وجرى تنفيذها بمعدل اعتبر من أسرع المعدلات وأشدها كثافة في العالم ، ويتبع ذلك شمولها للعديد من الصناعات الثقيلة ذات المحتوى الواضح من عنصر تلويث البيئة كالأسمدة والاسمنت ومنتجات الصلب والبلاستيك والبتروكيمائيات (٧٠) . ونجم عن ذلك كله حدوث ضغط على الموارد المحدودة لدول المنطقة ، وجعلها عرضة على نطاق واسع لمشكلة تلوث البيئة البحرية والساحلية ، ومما يزيد الحالة سوءا طبيعة الخليج الذي يتميز بقلة اعماقه وبطء تياراته المائية . والأمر ينعكس في النهاية في جعل هذه المنطقة تتميز بضعف قدرتها على امتصاص آثار التلوث (٧١) .

وترتفع بشكل خاص المخاطر الناجمة عن التسرب النفطي وبناء على تقديرات كل من Hayes و Grundlach التي اعلنت في عام ١٩٧٧ في مؤتمر الكويت حول حماية البيئة فان ما نسبته ٨٦ ٪ من النفط المتسرب في الخليج ناجم عن ناقلات النفط ، وتساهم عمليات الانتاج على الشاطىء والتسرب الطبيعي من الآبار بمعظم النسبة المتبقية ، بينما تساهم عمليات النفايات الناجمة عن مصافي النفط على

الشواطىء والمجاري بما يقل عن ١ر٠ ٪ من اجمالي التسرب . **وعليه فان المصدر الاساسي للتلوث الناجم عن تسرب النفط في الخليج يتمثل في حركة النقل النفطي المنتظمة .**

وتلعب اتجاهات الامواج المتأثرة باتجاهات الرياح دورا في توجيه المياه الملوثة بالنفط في الخليج ، واظهرت البيانات المتعلقة بالطقس سيطرة الرياح الشمالية ـ الغربية بشكل عام ، ويعتقد بأن الرياح تميل في أغلب الأحيان الى دفع النفط المتسرب الى الاتجاه الجنوب الشرقي على طول محور الخليج وتجاه شواطىء الامارات المتحدة (٧٢) .

٢) الثروة السمكية والتلوث

تتعرض موارد الثروة البحرية ، بشكل عام ، والثروة السمكية بشكل خاص لمخاطر التلوث في منطقة الخليج ، مما يهدد هذا المورد المتجدد ، والذي يساهم كما سبق أن رأينا بتوسيع قاعدة اقتصاديات دول الخليج الوطنية ، ورغم تراجع موارد الربيان (الجمبري) نتيجة الاستغلال المفرط في دول المنطقة كما سبق بيانه ، فان الاهتمام بتطوير نظريات تنمية هذا المورد مستمرة ، يضاف الى ذلك غزارة موارد الثروة السمكية في انحاء مختلفة من مياه دول المنطقة ، وبخاصة في سلطنة عمان . وقد اشار « نيومان » بشكل مركز الى مخاطر التلوث البيئي على موارد الثروة البحرية عندما قال : « . . . والنتيجة الواضحة أن التسرب النفطي يحمل في طياته مخاطر ناجمة عن التلف المكثف التي تتعرض له البيئة البحرية والساحلية ، والتي هي بطبيعتها منكشفة لتأثيرات التلوث من الكويت الى الامارات » (٧٣) .

٣) القاعدة الهيكلية لمعالجة التلوث

تتسم هذه القاعدة بالضعف الشديد في دول المنطقة . « فالمعروف عن الخصائص الايكولوجية للكائنات الحية . والخصائص الطبيعية للاقليم . قليل جدا ، كما ان الاهتمام بحماية الكائنات الحية من التلف ، قليل جدا ، واذا ما ظل الوضع الحالي قائما ، فان الضرر سوف يلحق العديد من الاحياء المائية والنباتات » (٧٤) .

ويعتقد بأن قاعدة المعرفة بالبيئة البحرية والساحلية ضعيفة في المنطقة ، ولا يتوفر في أي من دول الاقليم المعرفة التي تضمن وضع خطط فعالة للتنمية الساحلية والبحرية وادارة برامجها . ولا يعود ذلك الى قلة اهتمام الدول الأعضاء ، ولكن لنقص تسهيلات البحوث المتعلقة بذلك ونقص العلماء والمختصين المدربين ، فان القليل من دول المنطقة لديه علماء مختصون بالعلوم البحرية وبرامجها . ومن هنا ، فانه يجب ان تحتل مسألة اقامة هذه القاعدة التي توفر الاساس العلمي لمعالجة مشكلة التلوث وضمان بيئة خالية من التلوث ، مكانها اللائق ، اذ ان معالجة التلوث

عند حدوثه لا تعيد البيئة الى وضعها الصحي الكامل ، ويجب تأمين القدرة على معالجة التلوث لدى حدوثه ، وهكذا يتبين أن هذه المسألة تقع على رأس الأولويات في اهتمامات التعاون الاقليمي الذي يجب الا تقتصر على دول مجلس التعاون الخليجي ، بل يجب ان يشمل جميع الدول الأعضاء الثمانية (بما فيها العراق وايران) الاعضاء في المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية التي اقيمت في الكويت مؤخرا .

ننتقل الآن للتعرف على طبيعة المشكلة الجارية والناجمة عن تسرب النفط من الحقول الايرانية ، والتي تعكس ، كما سنرى ، الضعف الشديد للقاعدة الهيكلية المطلوب اقامتها لعلاج الموقف المتعلق بالتلوث البيئي ، سواء المتحقق بشكل منتظم ، او ذلك التلوث الطارىء ، كذلك الجاري تحققه ، يضاف الى ذلك — وهو الأهم — محاولة اتخاذ الترتيبات الرامية الى تجنب تلوث البيئة في المناطق غير الملوثة ، أو التخفيف قدر الامكان من الاضرار الناجمة عن التلوث .

٤) التلوث النفطي الحالي ، أهو كارثة أم عارض هين

ساهمت موجة التلوث المنفجرة من حقل نوروز النفطي . والتي اتسمت لكونها طارئة وكثيفة — في خلق حالة من الفزع بين المسؤولين والمواطنين في بلدان الخليج ، وادت الى استنفار كافة الاجهزة الوطنية والاقليمية بدعم من أجهزة الامم المتحدة المختصة ، لمواجهة ما أطلق عليه « بكارثة بيئية لا يمكن السيطرة عليها ولم يسبق لها مثيل » (٧٥) .

ومما يجدر ذكره ان التسرب النفطي كان قد بدأ في شهر يناير ١٩٨٣ ، وظل يتدفق من محطة حفر ايرانية ، كانت قد اغلقت منذ سنتين ، وحاول الايرانيون اغلاق البئر خلال شهر مارس ، الا ان التراشق بالقذائف ادى الى اصابة بئرين اخريين مما أدى الى زيادة تسرب النفط الى مياه الخليج .

وبدأ تسرب النفط نتيجة لذلك الى اعماق الخليج العربي ، وتجمعت بقع الزيت ، ثم بدأت تتناثر بفعل الرياح على شكل بقع لتغطي آلاف الأميال المربعة من مياه الخليج العربي ، وبذلك باتت تهدد بتدمير واتلاف الثروات الاقتصادية وتلويث البيئة في معظم دول المنطقة (٧٦) .

اشارت صور الأقمار الصناعية التي نشرت على صفحات مجلة الايكونومست البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٤/١١ لبقعة الزيت الى أن ٩٠ ٪ من البقعة ينتشر بالقرب من الشواطىء الايرانية ، وان الأمكنة التي شملها التلوث هي شواطىء البحرين وقطر . ورغم أن البحرين وقطر تعتبران أكثر تعرضا لتهديد

بقعة الزيت . (حيث تشير بعض الدلائل الى تطويق البقعة لجزيرة البحرين ؛ بينما وصلت معظم البقع البترولية الى مسافة ٤٨ كيلو متر من المياه الاقليمية القطرية ؛ حسب معلومات شهر ابريل ١٩٨٣) ، الا ان هناك شبه اجماع على ان آثار بقعة الزيت سيكون لها آثار ضارة على الكائنات البحرية في مياه الخليج ؛ بالاضافة لاحتمال تعرض جميع الدول المحيطة بالخليج لأضرارها . وعلى سبيل المثال فقد تم اغلاق محطة تحلية مياه البحر في الخبر (طاقتها ٥٥ مليون جالون يوميا) بالمملكة العربية السعودية . كما أعلن عن وقف عمليات الصيد بعد ان اقتربت بقعة الزيت الى مسافة عشرة أميال عن شاطىء المدينة (٧٧) .

ومن هنا يصح الاقتناع بما ذكره الدكتور مصطفى العقيلي مدير مركز البحوث بجامعة الرياض من أن « استمرار تدفق الزيت الى مياه الخليج سيشكل خطرا على جميع دوله وسيجعله في النهاية مستنقعا للزيت الطافي » (٧٨) .

ويقول الخبراء بأنه اذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة هذه الكارثة فان محطات تحلية المياه في خمس دول خليجية معرضة للتوقف ، وهي السعودية ، والكويت والبحرين ، وقطر والامارات .

ومما يجدر ذكره أن عملية تلوث البيئة البحرية في مياه الخليج مستمرة منذ وقت طويل ، خاصة مع انطلاقة ثورة النفط ، فكما سبق أن رأينا تساهم عملية نقل البترول بما نسبته (٨٦٪) من تلوث الخليج النفطي ، كما أن منطقة الخليج تعرضت حديثا الى ثلاث حالات تلوث ، الأولى كانت في حقل « الحصبة » بالمملكة العربية السعودية خلال عام ١٩٨٠ ، والثانية لدى غرق السفينة اليونانية في خليج عمان في نوفمبر ١٩٨٢ ، وجاءت الحالة الثالثة ، وهي هذه التي نتحدث عنها .

وبالنسبة لكمية التسرب فقد تراوحت التقديرات بين معدل للتسرب بلغ ٢٠٠٠ برميل يوميا ، وبخاصة خلال الشهور الثلاثة الاولى للتسرب ، الى معدل يتراوح بين سبعة آلاف وعشرة آلاف برميل/يوميا حسب التقديرات المتوسطة ؛ الى ما يتراوح بين خمسة عشر الف وعشرين الف برميل يوميا استنادا لبعض التقديرات (٧٩) .

٥) انعكاسات مشكلة التلوث النفطي وأبعادها الانمائية

هناك مجموعة من النقاط التي تستحق الوقوف عندها فيما يتعلق بمساس وتأثير المشكلة الحالية على مسار التنمية في المنطقة وهي :

١ ـــ أظهر تضارب التقديرات حول حجم ومدى الاضرار التي ستصيب اقتصاديات دول الخليج ، بل واتساع دائرة الخلاف حول ذلك بين من ينظر اليها باعتبارها كارثة وبين من يقول بأنه ليس من شأنها أن تؤدي الى اي خطر ،

اظهر ذلك ضعف الاجهزة المؤسسية المتعاملة مع موضوع تلوث البيئة سواء على المستوى الوطني ، او المستوى الاقليمي .

ومن هنا ينبغي توفير كافة اسباب الدعم للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية في الكويت ، بالاضافة لاستكمال بناء الأجهزة الوطنية في كل دولة خليجية .

٢ ـ مشكلة التلوث قائمة منذ عبور هذه الدول الى عصر النفط ، ولم تلق الاهتمام المناسب ، كما لم تكن مركزا لاستنفار همم دول المنطقة لمواجهة اخطارها كما كان يجب ، وعليه فان المشكلة باقية حتى بعد التوصل الى حل لمشكلة التسرب عبر آبار النفط الايرانية ، وتوفر الفرصة الحالية مجالا حيويا وهاما لتعبئة كافة الطاقات لتوفير الاطار المؤسسي والقانوني والفني لمعالجة مسألة تلوث البيئة في منطقة الخليج .

٣ ـ تصيب مشكلة التلوث البيئي في منطقة الخليج قلب الاهداف التنموية الملتزم بها في دول المنطقة ، والرامية الى تنويع القاعدة الاقتصادية لديها، واستغلال كافة مصادر المياه التي تتسع بالندرة والثروة السمكية التي تتسم بالوفرة النسبية والزراعية التي تواجهها مشاكل تتعلق بنقص موارد المياه .

فمن ناحية مصادر المياه ، والتي كما لاحظنا سابقا أن مخزونها الجوفي يقدر أن يستمر لمدة ٥٠ عاما فقط في بعض دول المنطقة ، يلاحظ أن هذا البند من اكثر البنود تعرضا لتأثير مشكلة التلوث البيئي ، وذلك لما يتوقع أن ينجم عن توقف محطات تحلية مياه البحر من السحب على المخزون المائي الجوفي القليل للنضوب وبسرعة أكبر من سرعة نضوب النفط . « ويقول المسؤولون الخليجيون أن التفكير السائد حاليا هو توفير كميات من المياه الجوفية لبعض المناطق أو جلبها من المناطق الاخرى المجاورة تعويضا عن العجز في المياه الذي قد يحدث اذا ما أغلقت المحطات بالفعل» (٨٠) .

وفي البحرين على سبيل المثال ، أوضح المهندس سيف البنعلي مدير ادارة اسالة المياه بأنه في حالة اغلاق محطة سترة لتحلية مياه البحر (٦ر٤ مليون جالون مياه يوميا) فسيحدث عجز للمنطقة الوسطى في المياه وتصل نسبته لحوالي (٤٢ ٪) من حجم الاستهلاك ، واذا ما حدث ذلك فان الادارة ستضطر الى تشغيل آبار صغيرة متفرقة في المنطقة الغربية والوسطى لتغطي نصف مليون غالون ، بالاضافة الى تشغيل بعض الآبار المحيطة بمدينة عيسى لتغطي هي الاخرى نصف مليون غالون (٨١) .

وبالنسبة لتأثيرها على الثروة السمكية فيهما اختلفت التقديرات في مدى هذا التأثير الا **أنه من المؤكد أن بقاء بقع الزيت لفترة طويلة لا بد أن يؤثر على تركيبة مياه الخليج والتأثير على معظم الكائنات الحية فيه** ، علما بأن هذه الثروة يعتمد عليها كما سبق أن رأينا في توفير مصادر بديلة للدخل النفطي ، بينما بالتلوث النفطي يكون قطاع النفط قد ساهم في قتل بديل احلالي لقيادته لدى نضوبه ، وذلك بدل أن يساهم من خلال الايرادات التي يولدها في تدعيم قاعدة هذا البديل .

كما تساهم زيادة تكلفة العملية الانمائية بمشروعاتها المختلفة في دول المنطقة، كما سبق أن رأينا من رفع لاسعار الشحن والتأمين ، في الضغط على الموارد المالية التي بدأت تتعرض له دول المنطقة نتيجة تراجع أسعار النفط الأخيرة . . وعليه فان المشكلة الراهنة للتلوث البيئي في منطقة الخليج تعتبر امتدادا لمشكلة هيكلية متعلقة بطبيعة الوضع الجغرافي البيئي ـــ السياسي ـــ والاقتصادي والذي يتسم بحساسية خاصة في دول الخليج ، ومن ثم فان علاجها يجب أن يتم على أساس هيكلي جذري .

ويشترط في ذلك تعاون مجموعة الدول الثمانية المحيطة بشواطىء الخليج ، والا فستتسع دائرة أضرار مشكلة التلوث لتصيب الموارد الطبيعية ومؤسسات التنمية لدى هذه الدول ، بل ربما كان لها أثر سيىء على نوعية الحياة التي يمارسها الانسان العربي الخليجي .

الملاحظـــات والمصادر

(١) **Middle East Year book 1978** (London: I.C. Magazines Ltd., 1978, pp.248–250.

(٢) مؤسسة الكويت للبحث العلمي ، **الندوة الوطنية حول تطبيق العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية** ، اللجنة الوطنية للتكنولوجيا ، مايو ١٩٧٨ ، ص ٢٢ .

(٣) Casadio, G.P. **The Economic Challenge of the Arabs** (London: Saxon House Studies, 1976, p.53.

(٤) IMF, S. Arabia - **An Economic and Fiscal Survey,** SM/76/75, March 26, 1976, p.17.

(٥) Bowen Jones, H. "Agrilculture and the Use of Water Resources in the Eastern - Prouince of Saudi Arabia", **Issues in Development: The Arab Gulf States,** edited by May Ziwari-Daftari (London: MD Research and Services Ltd., 1980) p.122.

(٦) المرجع السابق .

(٧) المرجع السابق .

(٨) IBRD, **Oman**, Oct. 25, 1977, Vol. 11, p.1.

(٩) المصدر السابق .

(١٠) Ministry of Development, **Statistical year book,** 1975, Oman.

(١١) Middle East Yearbook 1978, op. cit., p.241.

(١٢) Bowen Jones, H. **Agriculture in Gulf Emirates,** (Memo) p.20.

(١٣) Ahmad, Y.J. **Oil Revenues in the Gulf,** OECD Development Centre Consultant, (Paris: OECD Development Centre, July 1974).

(١٤) Middle East Yearbook, op. cit., p.140.

(١٥) IMF, **Bahrain - Recent Economic Development,** SM/76/58, April 5, 1976, p.17.

(١٦) ECWA, "Irrigated Agriculture in ECWA Region" **Agriculture and Development,** No. 2, May 1979, Table 2, p.59.

(١٧) Mclachlan, K. "The Agricultural Potential of the Arab Gulf States", **Symposium of Arab Gulf Studies Center - Exeter on oil Revenues and Their Impact on Development in the Gulf States,** Oct. 1982.

(١٨) تضم مجموعة دول اللجنة كلا من دول الخليج العربية والدول العربية الآسيوية .

(١٩) Mclachlan, K. op. cit., p.8.

(٢٠) المصدر السابق ، ص ١٠

(٢١) Ahmad, Y.J. op. cit., p.134.

(٢٢) SAMA, Annual Report, 1976, "Agriculture and Water Resources" p.57.

(٢٣) المصدر السابق .

(٢٤) المصدر السابق .

(٢٥) المصدر السابق ، ص ٦٠ .

(٢٦) Bowen - Jones, H. "The Third Saudi Arabian Five Year Plan". **The Arab Gulf Journal,** Vol. 1, No. 1, Oct. 1981, p.67.

(٢٧) Ministry of Planning, **The Third Five-Year Plan 1979/80–1984/85.**

(٢٨) Bowen - Jones, H. op. cit. p.65.

(٢٩) Salameh, G., "Saudi Arabia: Development and Dependence", **The Jerusalem Quarterly,** No. 20, Summer 1981, Jerusalem, p.117.

(٣٠) المصدر السابق .

(٣١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة (١٩٧٩/٨٠ ــ ١٩٨٤/٨٥) .

(٣٢) المصدر السابق .

(٣٣) المصدر السابق .

(٣٤) مؤسسة الكويت للأبحاث العلمية ، المصدر السابق ذكره ، ص ٢٢ .

(٣٥) Ahmad, Y.J. op. cit., p.73.

(٣٦) IMF, **UAE - Recent Economic Developments,** SM/76/160, July 19, 1976, p.14.

(٣٧) Mclachlan, K. op. cit., p.1.

(٣٨) المصدر نفسه .

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٤ .

(٤٠) المصدر نفسه .

(٤١) المصدر نفسه .

(٤٢) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٤٥) المصدر نفسه .

(٤٦) وقعت الثماني دول اتفاقية تنفيذ المشروع في ١٩٧٥/٤/٩ بالتعاون مع كل من منظمة الاغذية والزراعة الدولية (FAO) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) يستهدف المشروع ترشيد ورفع كفاءة الانشطة المتعلقة بتنمية الثروة السمكية في منطقة الخليج ، وذلك من خلال مسح موارد الثروة السمكية السطحية والقاعية وحجم المخزون وامكانات الانتاج السنوي ، وتقديم المشورة فيما يتعلق بادارة شؤون تنمية هذه الثروة ، والخطط المتعلقة بها . وقد أنهى المشروع اعماله وتم عرض نتائج المسح خلال عام ١٩٨٠ .

(٤٧) Beseisu, F.H. **Pragmatic Approach to Arab Gulf States Development Co-operation - Conceptual and Practical Basis,** Unpublished Ph.D. Thesis submitted to the University of Durham, Oct. 1982, pp.58–60.

(٤٨) Feidi, I.H. **Fisheries Industries Development in the Member Countries,** Regional Fishery Survey and Development Project - RAB/71/278– Draft Final Report, August 1979.

(٤٩) Beseisu, F.H. op. cit., p.56.

(٥٠) عزت فيضي ، « التكامل الاقتصادي العربي للثروة السمكية » **ندوة حول الجوانب الزراعية للتكامل الاقتصادي العربي** ، الاسكندرية ، ٢ ــ ٧ ابريل ١٩٧٧ ، منظمة الاغذية والزراعة الدولية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية الجدول رقم ١ ، ص ٤٦ .

(٥١) Feidi, I.H., op. cit., p.10.

(٥٢) Donaldson, W.J. **Fishing and Fish Marketing in Northern Oman: A case of study of Artisanal Fisheries Development,** Unpublished Ph.D. Thesis, submitted to the university of Durham, 1979, p.121.

(٥٣) Beseisu, F.H., p.130.

(٥٤) Donaldson, W.J., op. cit.,

(٥٥) المصدر السابق ، ص ٤٥٧ .

(٥٦) المصدر نفسه ، ص ٤٥٩ .

(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٤٥٨ .

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٤٦٧ .

(٥٩) المصدر نفسه ، ص ٤٧٠ .

(٦٠) وزارة الزراعة والاسماك ، **ملفات رسمية** ، سلطنة عمان ، ١٩٧٩ ..

(٦١) ساهم ضعف القدرة الاستيعابية لاجهزة ادارة تنمية الثروة السمكية في السلطنة على تنفيذ مشروعات خطة التنمية الاولى والثانية في احداث ضعف في نسبة الانجاز الفعلي للمشروعات وتأخير تنفيذهـــا .

(٦٢) أخرج هذا المشروع الى حيز التنفيذ في نهاية عام ١٩٧٩ ، رغم أن الدراسات المتعلقة به كانت منجزة منذ حوالي ثلاث سنوات قبل ذلك ، وقد ساهمت ـــ في رأي الباحث ـــ عملية التـــردد الرسمي الناجمة عن مختلف الآراء المتعارضة للاجهزة الاستشارية الملحقة بالاجهزة الرسميـــة في ذلك .

(٦٣) سبق أن اقترح البنك الدولي مشروعا متكاملا لتطوير قطاع صائدي الاسماك في المنطقة الجنوبية يقترب كثيرا من المشروع الذي انتهت اليه دراسات ومسوحات مشروع الخليج الذي سبقت الاشارة اليه في الحاشية رقم ٤٦ ، ويرتكز الى اقامة تسهيلات صيد متكاملة في البحر وعلى الشواطـــىء العمانية ، ولكن ضعف المتابعة داخل الاجهزة الرسمية ، بالاضافة لتركيز الاجهزة على مشاريع التنمية ذات الطابع التجاري البراق ، Prestigious Projects ، ساهم في رفض المشروع ، رغم اقتناع الاجهزة الفنية والاستشارية بجدواه لتنمية قطاع الصيادين .

(٦٤) Feidi, H.I. op. cit., p.29.

(٦٥) Neuman, L.D. The Protection and Development of the Marine Environment and coastal Areas of the Kuwaiti conference Region: The Program of the U.N. System, Ocean Economics and Technology office, Dept. of International Economic and Social Affairs, U.N., New York, 10017, paper 28/, 1971, Oil spill Conference, p.1.

(٦٦) المصدر نفسه ، ص ٣ .

(٦٧) المصدر نفسه ، ص ٥ .

(٦٨) المصدر نفسه ، ص ٦ .

(٦٩) حسب تقديرات خبراء الأمم المتحدة ، المصدر نفسه ، ص ٦ .

(٧٠) المصدر نفسه .

(٧١) المصدر نفسه ، ص ٧ .

(٧٢) المصدر نفسه ، ص ٩ .

(٧٣) المصدر نفسه ، ص ١٠ .

(٧٤) المصدر نفسه ، ص ٤ .

(٧٥) القبـــس ١٩٨٣/٣/٣٠ .

(٧٦) الشعب ، عمان ١٩٨٣/٤/١٩ .

(٧٧) القبس ، الكويت ، ١٩٨٣/٤/١٢ .

(٧٨) الوطن ، الكويت ، ١٩٨٣/٤/٢٥ .

(٧٩) البيان ، ابو ظبي ، ١٩٨٣/٤/٢٥ .

(٨٠) البيان ، ١٩٨٣/٤/٢٧ .

(٨١) الوطن ، ١٩٨٣/٤/٢٥ .